وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جـامـعـة العربي التبسي - تـبـسـة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسيـة

السياسة الخارجية التركية إتجاه منطقة الشرق الاوسط

مذكرة مقدمـة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسيـة نظام (ل.م.د)
تخصص: دراسات إستراتيجية
الدُفعة الأولى

إعداد الطالبة :
° خالدي مولود

إشراف الأستاذ :
أ/ بن حدة باديس

اعضاء اللجنة	الرتبة	الصفة
عكروم لندة	أستاذ مساعد	رئيسا
بن حدة باديس	أستاذ مساعد	مشرفا ومناقشا
سعدي عبد المجيد	أستاذ مساعد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية :
(1436-1437 هـ) (2014-2015 م)

الإهداء

إلى الذي بذل فأعطى و ضحى فأوفى

"أبي العزيز".

إلى أغلى ما في الوجود

"ماماواتي"،حفظهما الله أطال في عمرهما.

و إلى إخوتي:"محمد نبيل"،"محمود"،البطل"عبد الرحمان".

و أخواتي "زينة "البهية،"إبتهال "الحنونة،"سليمة" الوفية،"سهيلة" الصغيرونة.

و إلى الحاضرة بيننا دائما المرحومة"خالدي إبتسام"

المرافقة لي في دروب الحياة"زينب"

إلى كل زملائي في المسار الأكاديمي

أخي الذي لم تلده أمي "خليل رايس" و صاحب الفضل

"جدلة محمد مصدق"،"علي صميدة"،"عادل جارش".

و كل أصدقائي في المسار المهني

أخص بالذكر أخي و صديقي و رفيق دربي

"عبادة منير"

و إلى كل من ساندي حتى بدعوة خير

الطالب: خالدي مولود

شكر و تقدير

يسرني ان اتقدم الى من لم يبخل علينا بما يكتسب من علم ، و لم يكل من امدادنا بالنصائح و التوجيهات

و الى كل من مد لنا يد العون لاتمام هذا العمل العلمي

و أخص بالذكر الأستاذ المشرف "بن حدة باديس"

لكم مني احلى عبارات الامتنان و الشكر

" دمتم رائعين "

مقدمة:

شرعت تركيا في السنوات الأخيرة لتطوير رؤيتها و سياستها على نحو يتواكب مع المستجدات التي شهدها العالم ،حيث بذلت جهودها لإرساء رؤيتها على أرضية صلبة توظف فيها موروثاتها التاريخية و الجغرافية التوظيف الأمثل.

و انطلاقا من ذالك شهدت السياسة الخارجية التركية حالة من التحول الواضح في مسارها التقليدي،و يبدو هذا التحول جليا من خلال استقراء جملة من المواقف و التوجهات،بل و شهدت تحولا على مستوى مبادئها التي طالما ارتكزت إليها تقليديا و التي سادت منذ تأسيس الجمهورية على يد مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923.

و نظرا إلى الأهمية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط بالنظر إلى مقدراتها و مكانتها في السياسة العالمية.

برز تطور ملحوظ في التوجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة بنحو لم يكن معهودا من قبل و هو الأمر الذي يستند إلى جملة من العوامل تتعلق بالأساس بطبيعة النظام الحاكم في تركيا الذي يجسده حكم حزب العدالة و التنمية منذ 2002، و كذا رغبة تركيا في تبؤ مكانة إقليمية تليق بوزنها التاريخي و الديمغرافي والاقتصادي في ظل رفض قبول انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.

و انطلاقا من تفاعلات السياسة الخارجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط و هو الأمر الذي يبرزه الدور التركي الفاعل في الآونة الأخيرة.

و تبرز أهمية دراسة انعكاسات السياسة الخارجية التركية شرق – أوسطيا و تفاعلاتها مع القضايا المحورية التي تشهدها المنطقة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كونها أحد أهم مواضيع الساعة، فهي تحتل أهمية كبيرة على الساحة السياسية والأكاديمية.

فالدراسة تظهر الأهمية التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط و مدى تأثرها بالدور التركي انطلاقا من التوجهات الجديدة التي اتخذتها السياسة الخارجية التركية في ظل حكم حزب العدالة و التنمية. و الذي ادخل أبعادا جديدة في مواضيع السياسة الخارجية التركية انطلاقا من دورها التاريخي و الحضاري و مصالحها الاستراتيجية،وبيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، كما هدفت إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والإستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط .

أهداف دراسة الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف العلمية والعملية وتتمثل فيما يلي:

الأهداف العلمية

-التعرف على أهم المضامين المفاهيمية والنظرية للسياسة الخارجية.

-بيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط.

-قراءة وتحليل الأبعاد السياسية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط.

-التعرف على أهم القضايا المحورية للسياسة الخارجية التركية إتجاه منطقة المتوسط.

-الإحاطة بهذا الموضوع وتوضيح مسار العلاقات و التفاعلات بين تركيا والشرق الأوسط.

-الأهداف العملية (ملاحظة: يتعلق بدراسة الحالة).

- يمثل الشرق الأوسط منطقة القلب (الفناء الخلفي لتركيا)، لذلك تم دراسته كأنموذج باعتباره أحد أبرز دوائر الاهتمام الجيوسياسي لتركيا.

أسباب اختيار الموضوع

إنّ التطرق لهذا الموضوع جاء نتيجة عدة عوامل فتحت لنا باب البحث فيه بطريقة علمية، وتتمثل أسباب اختيار الموضوع فيما يلي:

✓ **أسباب ذاتية:**

- الرغبة الشديدة في تناول هذا الموضوع.

- الانتماء إلى العالم العربي الإسلامي، وهو ما يحتم علينا دراسة أحد المواضيع التي تتعلق به.

- السعي إلى رفع قدراتنا المنهجية والعلمية عبر البحث في هذا الموضوع.

✓ **أسباب موضوعية:**

- هو موضوع جد مهم لطلبة العلاقات الدولية خاصة في العالم العربي الإسلامي لذا تمت دراسته.

- يحمل هذا الموضوع مستجدات حديثة، لذلك فهو يمثل ميدان خصب وشيق للدراسة.

الدراسات السابقة

تمّ دراسة هذا الموضوع من عدة باحثين إمّا بشكل جزئي أو كلي، ومن أهم هذه الدراسات:

*دراسة نور الدين محمد،بعنوان: **الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط، أما المنهج المستخدم في الدراسة فقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم والمنهج التطبيقي في الدول التي قامت الدراسة بتحليلها. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: إنه ليس جديداً على السياسة الخارجية التركية نجاح وساطتها في الملف النووي الإيراني،إذ سبق وأن لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا ٍو إسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية العام ،2007 وتوطد الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط مع توطد علاقاتها مع سوريا.

*دراسة بيبرس سامية بعنوان :**الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الإستراتيجية التركية في الشرق الأوسط منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، أما المنهج المستخدم في الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي القائم على بيان أن الفكر الاستراتيجي يتطور من فترة لأخرى.

*دراسة مطر حسام بعنوان :**تركيا في الشرق الأوسط: بين الطموح وقيود النفوذ.**

هدفت إلى دراسة وتفسير التحولات في السياسة الخارجية لتركيا تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات الأربع الماضية، أما المنهج الذي استخدمه الباحث في إجراء هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، وكذلك تم استخدام المنهج التاريخي الذي تم فيه استعراض مجمل الأحداث التي غطتها مراحل القيام بالدراسة. ويظهر من خلال نتائج الدراسة إن مبدأ "توازن القوى" كان المبدأ الحاكم للتحولات التركية إضافة إلى عوامل ذاتية ثانوية مرتبطة بحزب العدالة والتنمية وتعقيدات اللعبة الداخلية، كما تبين أن تركيا اليوم مهتمة بأن تكون بوابة إلزامية للمصالح الدولية في الشرق الأوسط، ولكن من باب الشراكة الإستراتيجية مع الناتو الذي يضمن لها جملة تقديمات أمنية وسياسية تمكنها من موازنة المحور المقابل، كذلك تبين أن السلوك التركي في الشرق الأوسط تفسره المصالح القومية بالدرجة الأولى فيما تتراجع المحددات الثقافية إلى مرتبة ثانية أو حتى إلى "أداة".

وفيما كانت تهيمن المحددات الذاتية في بداية التحول التركي نحو الشرق الأوسط إلا انه مع اختبار الحقائق القاسية في الشرق الأوسط أخذت المعطيات البنيوية والموضوعية تحتل أهمية متقدمة في كواليس صنع القرار التركي.

صعوبات الدراسة

عند محاولتنا البحث في هذه الدراسة واجهتنا العديد من الصعوبات، وتكمن فيما يلي:

- النقص في فئة المراجع خاصة الكتب التي تتناول صلب الموضوع خاصة فئة الكتب، بحكم حداثة الموضوع.
- غياب شبه تام للدراسات التي تحاول دراسة العلاقات الشرق الأوسطية التركية.
- ضيق الوقت
- توفر عدد كبير من المواقع الإلكترونية لا تتمتع بالمصداقية وصحة المعلومات

الإشكالية

كيف تبرز معالم السياسة الخارجية التركية إتجاه الشرق الأوسط في ظل تنامي معطيات القوى التركية؟

ولتبسيط هذه الإشكالية تم التطرق إلى مجموعه من التساؤلات الفرعية، وهي كما يلي :

- ما المقصود بالسياسة خارجية؟
- ماهي أبرز مضامين السياسة الخارجية التركية المفاهيمية والنظرية؟
- ما هي أبرز معالم وتطبيقات السياسة الخارجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط؟
- ما هي أبرز القضايا المحورية للسياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط؟
- ماهي أبرز التحديات التي تعترض تركيا في منطقة الشرق الأوسط؟

الفرضية المختبرة

في محاولة للإجابة على هذه التساؤلات والوصول إلى نتائج تم اختبار الفرضية التالية:

يشكل الوضع الإستراتيجي الذي تتمتع به تركيا ، انطلاقا من معطيات تاريخية و جغرافية و اقتصادية عاملا يجعل السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الاوسط تتميز بالمرونة و الديناميكية .

- تغير الموازين في منطقة شمال وجنوب الشرق المتوسط ساهم في إعادة رسم السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة.
- التقارب الجغرافي بين تركيا والشرق الأوسط وزيادة التفاعلات في ذات المنطقة حتم على تركيا تفعيل دورها بحثا عن الريادة.
- الارتباط التاريخي بين تركيا –العثمانية– والشرق الأوسط كإمتداد للحكم العثماني سابقا دفع بتركيا الحالية إلى البحث عن إعادة إحياء أمجادها.

المناهج والأدوات المعتمدة في الدراسة

بحكم طبيعة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، حاولنا في هذه الدراسة توظيف عدد من المناهج وهي كما يلي:

المنهج وصفي تحليلي: يستخدم هذا المنهج بصفة عامة في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية بصفة خاصة حيث يتم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفاً موضوعياً من خلال جمع الحقائق والبيانات عبر استخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، وقد تم الاعتماد عليه بشكل كبير في هذه الدراسة من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الخارجية ووصف النطاق الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وغيرها وتحليلها.

– **المنهج التاريخي** : يقوم هذا المنهج على تتبع الظاهرة المدروسة ويهدف إلى تفسير مجموعة من الأحداث التاريخية والكشف عن العوامل التي أدت إلى هذه الأحداث، وبالتالي فإن هذا الموضوع يتطلب الوقوف على أهم الوقائع والأحداث التاريخية حول السياسة الخارجية.

– **منهج دراسة الحالة** : يقوم هذا المنهج بدراسة حالة أو ظاهرة معينة، حيث يتم الإحاطة بهذه الحالة بشكل عام ووافي، نتناول فيها العديد من المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، لذلك تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة من خلال استقصاء مجموعة من التفاصيل والبيانات التي تتعلق بالسياسة الخارجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط.

تحديد المفاهيم:

- السياسة الخارجية: " سلوك الدولة الخارجي وأفعالها في البيئة الخارجية وهو ما يضمن لها الحفاظ على البقاء في البيئة الدولية".
- العثمانية الجديدة: يعرفها زعيم حزب " الطريق القويم " **تورغوت أوزال** " هي وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية في تركيا ،من خلال الهوية الإسلامية تماما مثلما كان الوضع خلال العصور الإمبراطورية العثمانية.
- الشرق الأوسط :هي المنطقة الجغرافية الواقعة حول وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه

المنطقة الجغرافية، وقد سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم، وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية.

تبرير الخطة:

اعتمدنا في موضوع دراستنا "**السياسة الخارجية التركية إتجاه منطقة الشرق الأوسط**" على ثلاثة فصول الفصل الاول : دراسة مفاهيمية للسياسة الخارجية من خلال تقسيم هذا الفصل على ثلاث مباحث، استهلت ب: المبحث الأول: السياسة الخارجية . دراسة إيتومولوجية. حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة الخارجية إضافة إلى علاقة المفهوم – السياسة الخارجية – ببعض المفاهيم المتشابهة.

المبحث الثاني: تحت تسمية محددات السياسة الخارجية التي تنقسم بدورها إلى محددات للبيئة الداخلية ومحددات للبيئة الخارجية.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية من خلال المنظور الواقعي و الليبيرالي إضافة إلى تصور المقاربات البديلة .

وتطرقنا في الفصل الثاني إلى دراسة مجموعة من المقومات والمقدرات التي تخص كل من تركيا و الشرق الأوسط .أما الفصل الثالث فتم التطرق فيه إلى معالم التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط ، من خلال اثر نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية التركية . إضافة إلى أهم القضايا المحورية في منطقة الشرق الأوسط ، زيادة على ذلك التطرق لعوامل تغير الدور التركي في المنطقة . علاوة على التفاعلات الرئيسية مع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط .

من خلال التحديات الكبرى للسياسة الخارجية التركية في المنطقة الشرق أوسطية . وصولا إلى وضع رؤية حول مستقبل السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط ، عبر طرح ثلاث سيناريوهات : أولها زيادة نفوذ تركيا في المنطقة ، أما الثاني فتطرق لفكرة الحفاظ على الوضع القائم و أخيرا سيناريو تراجع دور تركيا في ظل المنافسة الإقليمية ..

الخطة :

- **الفصل الأول: مقاربة معرفية حول السياسة الخارجية**
  - **المبحث الأول:السياسة الخارجية: دراسة إيتيمولوجية**

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

المطلب الثاني:العلاقة بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة

المطلب الثالث: سمات السياسة الخارجية

المطلب الرابع: توجهات السياسة الخارجية

  - **المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية**

المطلب الأول:محددات البيئة الداخلية

المطلب الثاني:محددات البيئة الخارجية

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية

المطلب الرابع: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

  - **المبحث الثالث:المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية**

المطلب الأول: المنظور الواقعي

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية

المطلب الثالث : تصور المقاربات البديلة للسياسة الخارجية

❖ **الفصل الثاني: تركيا و الشرق الأوسط- دراسة في المقومات-**

- **المبحث الأول:عوامل تصاعد الدور الإقليمي التركي**

المطلب الأول:المكانة الجيوإستراتيجية لتركيا

المطلب الثاني: المقدرات الوطنية التركية

- **المبحث الثاني: الخصوصيات العامة لمنطقة الشرق الأوسط**

المطلب الأول: الأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني:مقومات منطقة الشرق الأوسط

❖ **الفصل الثالث: معالم التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**

- **المبحث الأول: واقع السياسة الخارجية التركية إثر نهاية الحرب الباردة**

المطلب الأول: أثر نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: واقع السياسة الخارجية التركية -قراءة اثر صعود حزب العدالة و التنمية-

المطلب الثالث:القضايا المحورية الإقليمية في السياسة الخارجية التركية

- **المبحث الثاني: البعد الشرق أوسطي في السياسة الخارجية التركية**

المطلب الأول: عوامل تحول الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني:التفاعلات السياسية الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثالث :السياسة الخارجية التركية و أهم القوى الشرق الأوسطية

- **المبحث الثالث: تحديات الساسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**

المطلب الأول : التحديات الكبرى أمام السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: مستقبل الساسة الخارجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط

الفصل الأول: مقاربة معرفية حول السياسة الخارجية

تعتبر عملية السياسة الخارجية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها عبر مختلف الأدوات والوسائل التي تستعملها، وذلك من خلال ما تمتلكه الدولة من إمكانيات وقدرتها على التأثير، فبعض الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها عبر الوسائل السلمية كالدبلوماسية بينما هناك دولا أخرى تعتمد على الوسائل العدوانية كالحرب من أجل تحقيق غاياتها ووفقاً لما يخدم مصالحها.

يضاف إلى هذا فلقد شهدت السياسة الخارجية من الناحية النظرية تطورات وتحولات جذرية مست مختلف مضامينها الفكرية نظراً لديناميكية العلاقات الدولية.

و بناءاً على ذلك فإن هذا الفصل سيحاول النظر في أبرز مضامين السياسة الخارجية والنظرية.

المبحث الأول:السياسة الخارجية: دراسة إيتيمولوجية

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات السياسية المختلفة، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد تعريف موحد للسياسة الخارجية، بحيث أن هناك اختلاف أكاديمي بين المفكرين حول تحديد تعريف محدد للسياسة الخارجية،ومن خلال النظر في التعريفات المعاصرة للسياسة الخارجية يمكننا اختيار عدد من التعريفات التي توضح حقيقة هذا المفهوم.

فلقد عرفها الدكتور **محمود خلف** بأنها:"الخطة الإستراتيجية العامة التي ترسمها دولة ما، وتنفذها بواسطة وسائل عدة أهمها العسكري و الدبلوماسي".[1]

[1] خلف محمود،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (عمان: جامعة العلوم التطبيقية،1997)، ص100.

ويقدم الدكتور "**محمدالسيد سليم**" تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة،وبالتالي يقصد بالسياسة الخارجية:"أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي"[1].

كما أن التعريف الذي يقدمه "**جيمس روزنو**"**James Rosenau**،حيث يخرج المفهوم عن بعده التجريدي نسبيا ويقارب الواقع الملموس و والبعد العملي للظاهرة فيقول بأن: "السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب الغير مرغوبة فيها".[2]

ومن المفكرين الذين يعرفون السياسة الخارجية على أنها سلوك صانع القرار نجد"**مازن الرمضاني**" والذي يرى بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف و المؤثر لصانع القرار".وأيضا من التعريفات الكثيرة والمختلفة التي قدمها الباحثون نجد:

في حين يرى مختلف المفكرين أن :"السياسة الخارجية هي مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدول الأجنبية و مشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان".

---

[1] حسين بوقارة ، **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل**(الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع، 2012)، ص، 17.

[2] James N. Rosenau,**Comparing Foreign Policies : Why, What, How, in : James Rosenau, Comparing Foreign Policies: theories, finding, methods**(New York : SAGE Publications, 1974), P 6.

ويعرف "**باتريك مورغان**" السياسة الخارجية على أنها: "التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين[1].

وهناك من يربط السياسة الخارجية بالأهداف على غرار التعريف الذي قدمه **سيبوري** بأنها: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة، بل والعنف أحيانا".

ويتبين لنا من خلال العينات التي تم اختيارها: أن السياسة الخارجية تتميز بوجود صعوبة في تحديد مفهمة تعريف واضح للسياسة الخارجية نظراً لما يلي:

- عدم وجود نظرية عامة تعمل على تفسير السياسة الخارجية، كتعدد نقاط التركيز، فهناك من يركز على الأدوات وهناك من يركز على الأنشطة والأفعال وردود الأفعال، وهناك من يركز على الفواعل وغيرها.
- عدم وجود نظرية عامة لتفسير السياسة الخارجية و حركيتها المستمرة.
- تباين فكري وإيديولوجي بين المفكرين، وبالتالي نستطيع القول أن المقصود بالسياسة الخارجية: " **سلوك الدولة الخارجي وأفعالها في البيئة الخارجية وهو ما يضمن لها الحفاظ على البقاء في البيئة الدولية**".

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**(القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط2، 1998) ، ص9.

المطلب الثاني:العلاقة بين مفهوم السياسة الخارجية وبعض المفاهيم المشابهة:

يرتبط مفهوم السياسة الخارجية ويتقاطع مع عدة مفاهيم أخرى مشابهة،و من أجل تحديد مفهومها بدقة لا بد لنا من معرفة أوجه الاختلاف والروابط التي تجمعها مع هذه المفاهيم:

أولاً: علاقة مفهوم السياسة الخارجية بمفهوم العلاقات الدولية

ليس هناك تعريف محدد حول العلاقات الدولية نظراً لوجود اختلاف نظري بين الباحثين والمفكرين، حيث يعرفها بأنها: " علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظيم من أجل التفسير والتنبؤ"، أما **كوينسي رايت** بأنها:" علاقات شاملة تشمل مختلف جماعات العلاقات الدولية سواء علاقات رسمية أو غير رسمية ".

أما العلاقة الموجودة بين كل من مفهوم السياسة الخارجية ومفهوم العلاقات الدولية فيمكن القول أن السياسة الخارجية في برنامج عمل تقع في مجال الفن، فهي تتمثل في عملية المفاضلة بين الأهداف والوسائل المختلفة لاختيار الأكثر فعالية منها، أما علم العلاقات الدولية فهو علم تفسيري يهدف إلى الكشف عن حقائق والظواهر السياسية الدولية وتفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا في معنى الكشف عن خصائصها العامة المشتركة[1]، إلا أن هناك من لا يرى حرجا في تمييع الفاصل بين العلم بحقائقه الموضوعية وبين الفن بفعالية قواعده، فهم يعتقدون بأن العلاقات الدولية علما نفعيا يستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية بهدف وضعها في خدمة السياسة الخارجية .

وهناك اتجاه أخر يميز بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية على أساس تباين موضوع الاهتمام بين الظاهرتين فهذه الأخيرة تهتم بدراسة الظاهرة السياسية الدولية التي تنشأ نتيجة التفاعلات

[1] هشام محمود الأقداحي ، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**(مصر : مطبعة الإسكندرية ، 2012) ، ص ص13-14.

بين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق الدولي ، بينما السياسة الخارجية ينصب اهتمامها على السلوك الخارجي لهذه الدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية.

وأخيرا يمكن القول بأن العلاقات الدولية هي أعم واشمل من السياسة الخارجية وهذا يعني أن السياسة الخارجية هي أداة إدارة العلاقات الدولية ، فإذا كانت السياسة الخارجية تقع داخل إقليم الدولة فإن العلاقات الدولية تقع خارج الإقليم لتحقيق أهداف عامة وهكذا يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعني مما هو كائن وفقا للمنظور الواقعي أما السياسة الخارجية فتعني بما يجب أن يكون وفقا للمنظور المثالي.

ثانياً: علاقة مفهوم السياسة الخارجية بمفهوم السياسة الدولية:

لقد أجمع مختلف الفقهاء في ميدان العلاقات الدولية على أن السياسة الدولية تشير إلى تلك الجوانب السياسية للعلاقات بين الدول، والتي تمارس عن طريقها مثل العلاقات على مستويات التعاون،التنافس،الصراع والتكامل، وبالتالي يمكن تعريفها على أساس أنها " عبارة عن تفاعل مجموعة السياسات الخارجية لمجموعة من الوحدات السياسية تجاه المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية أو المجتمع الدولي برمته"[1].

ومن خلال هذا التعريف يتبين للباحث بأن السياسة الدولية هي أشمل وأوسع من السياسة الخارجية، فالسياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف مكونات المجتمع الدولي والتي تأخذ أشكالاً(معينة) مختلفة قد تكون سياسية دولية، تعاونية أو تكاملية أو صراعية .... بينما السياسة الخارجية تعني بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها.

ثالثاً: العلاقة بين السياسة الخارجية بالإستراتيجية:

[1] عبد الناصر جندلي ، **محاضرة بعنوان : تحليل السياسة الخارجية**، جامعة الحاج لخضر،باتنة ، الجزائر ، 2008 .

يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الإغريق وتعني الكلمة "القائد العسكري" المشتقة من كلمة "**استراتيجوس**"**Strategos**، وتتميز هذه الكلمة بالتطور[1]، بحيث أن لهذا المفهوم معنيين:

– معنى ضيق يركز على الجانب العسكري ويتضمن استخدام الحرب كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة.

– أما المعنى الواسع فهو معنى مجالي يشمل مختلف القطاعات؛الاقتصادية،السياسية الاجتماعية، ويحاول تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة عبر مجموعة من الخطط والتكتيكات على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

وانطلاقا من هذا المفهوم نستطيع القول أن الاستراتيجية هي أهم وأشمل من السياسة الخارجية، لأن الاستراتيجية القومية للدولة تختص بتحديد مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها عبر مجموعة من الأليات من بينها السياسة الخارجية.[2]

رابعاً: علاقة مفهوم السياسة الخارجية بالدبلوماسية :

تعتبر الدبلوماسية أحد الأدوات الرئيسية في السياسة الخارجية للدول، ولاسيما في أوقات السلم، كما أن هدفها هو التوفيق بين خلافات الدول وفتح مسالك الاتصال بينها من أجل تحقيق هذا الهدف[3]،وقد عرفها **وربرت كانتر** على أساس أنها:"فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية"، وانطلاقا من هذا التعريف يمكن القول أن الدبلوماسية تخضع للسياسة الخارجية والقادة الدبلوماسيين ليسوا إلا عمالا قادة السياسة الخارجية لحساب تحقيق المصلحة القومية ، فهي تعني فن الإقناع وهي وسيلة لهدف واحد وهو إخضاع الآخرين لإرادة السياسة الخارجية،

---

[1] أحمد نوري النعيمي،**السياسة الخارجية**(الأردن:دار زهران للنشر والتوزيع،2010)،ص ص 28–30.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 35–37.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات**(الكويت : منشورات دار السلاسل، 1985)، ص ص .130- 131.

ومن هنا يمكن القول بأن هناك علاقة تكاملية بينهما فإذا نجحت الدبلوماسية انعكست بالإيجاب على عملية السياسة الخارجية،وفي حالة ما إذا فشلت فإنها تؤدي إلى قصور السياسة الخارجية وتبعيتها .

خامسا: علاقة مفهوم السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية :

يقصد بالسياسة الداخلية في أي دولة مجموعة من المتغيرات والقوى الداخلية التي تؤثر في سلوكية السياسة الخارجية كالنظام السياسي وطبيعة الحكم فيها ودور الأحزاب السياسية وجماعات الضغط[1]وبالتالي فالسياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية فكلما كان هناك استقرار داخل الدولة كلما كان هناك انسجام واستقرار في السياسة الخارجية .

فضلا على ذلك يمكن القول أن هناك تأثير متبادل بين هاتين السياستين، فكما يمكن للسياسة الداخلية أن يكون لها قابلية الانتشار إلى خارج إقليمها، كظاهرة الإرهاب، يمكن للنظام الدولي أيضا أن يؤشر في السياسة الداخلية للدولة مثل الأزمات الاقتصادية وتأثيرها على المجتمع الداخلي وثورة المعلومات، وبالتالي يمكن القول بأن العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية هي علاقة تكامل وامتداد.

المطلب الثالث: سمات السياسة الخارجية

للسياسة الخارجية مجموعة من السّمات تميزها عن غيرها ويمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

1- الطابع الخارجي: أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية وهذا لا ينفي تأثرها بالبيئة الداخلية.

[1] جندلي ، **مرجع سابق**.

2- الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.[1]

3- الطابع الاختياري: فالسياسة الخارجية هي برنامج و قرارات تصاغ بعد المفاضلة بين عدة بدائل مطروحة أمام صانع القرار.

4- الطابع الوحداوي: يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تقدمها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى، و هذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، التي تقتضي التفاعل بين وحدات عوامل عدة.

5- الطابع الهادفي: تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك بتوظيف الموارد المتاحة، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل على البيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل تتأقلم معها مجموعة من الأهداف .

6- الطابع العلني: المقصود هنا بالعلني لا يقتصر على كون السياسات عبارة عن برامج معلنة وإنما أنها مقصودة ومجردة قابلة للملاحظة.

7- الطابع البرنامجي: حيث تتصرف السياسة الخارجية إلى برنامج يتضمن بعدين رئيسين، الأول؛ ينصرف إلى التوجيهات،الأدوار، الأهداف، والاستراتيجيات، أما الثاني فيتضمن مجموعة من القرارات والسلوكيات.

ويتسم البعد الأول بالعمومية والشمول وصعوبة تحكم صانع السياسة الخارجية في القوى المحددة له،وبالذات على مستوى التوجيهات والأهداف، و بصعوبة القياس الكمي، أمّا البعد الثاني، فإنه أكثر تحديدًا، وأكثر قابلية للقياس الكمي .

---

[1] السيد سليم،**مرجع سابق**،ص27.

المطلب الرابع: توجهات السياسة الخارجية:

يبدأ برنامج السياسة الخارجية بالتوجه للوحدة الدولية في النسق العالمي، و يقصد بالتوجه الطابع العام والخصائص الأساسية للسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيّا، فقد تتوجه الدولة بسياستها **إقليميّا أو دوليا،** وذلك وفقا لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية، وقد تتوجه إلى **محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية** وذلك بما يتلائم مع إستراتيجيتها و مصلحتها القومية . وقد تتوجه توجها **تدخلي أو لا تدخلي:** معيار هذا التصنيف هو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى . وذلك لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها، أمّا التوجه اللاتدخلي فإنه قد يحاول أيضا التأثير في سياسة الوحدات الدولية الأخرى ولكن دون التدخل في تركيب السلطة السياسية[1]

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية

يقصد بمحددات السياسة الخارجية مجموعة من العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للوحدة

[1] السيد سليم ، **مرجع سابق** ، ص 41 .

الدولية ، وهناك من يسمي هذه المحددات بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية،و يطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجي.[1]

فعملية رسم السياسة الخارجية تتأثر بمجموعة من العوامل التي تساهم في تشكيل وتوجيه تلك السياسة سواء كانت هذه العوامل داخلية أم خارجية.

المطلب الأول: محددات البيئة الداخلية :

تشتمل البيئة الداخلية على عدة عناصر وهي : الجغرافيا ، السكان ، الحاجات الاقتصادية والقدرة العسكرية والبناء الاجتماعي والبيروقراطية ، والنظام السياسي ، وجماعات المصالح والرأي العام و حجم الدولة ...إلى غيرها من العناصر الأخرى ، وتفاعل هذه العناصر كلها يطلق عليها البعض " بالخصائص القومية " [2].

1-المحددات الجغرافية : تلعب العوامل الجغرافية دورا أساسيا في رسم، وتوجيه السياسة الخارجية لدولة معينة، وهي تلك المتغيرات المتعلقة بالموقع الاستراتيجي للدولة، وما تزخر به من قدرات تضاريسية ومن موارد وثروات معدنية باطنية [3]، بحيث يترك الموقع الجغرافي لدولة ما، من خلال شساعة المساحة ومدى تنوعها في مختلف الثروات أثارا هامة في السلوك السياسي الخارجي.

وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي والعلمي مازالت العوامل الجغرافية تمثل إحدى المكونات الطبيعية لقوة الدولة، فهي محددات ثابتة لقوة ومكانة الدولة في ميدان العلاقات الدولية ، فهذا نابليون

---

[1] محمد مفتي، محمد السيد سليم (مترجما)، **تفسير السياسة الخارجية** (الرياض: جامعة الملك سعود، 1980)،ص56.

[2] أحمد شلبي، **السياسة الخارجية الأردنية تجاه عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، 1999)، ص33.

[3] **المكان نفسه.**

بونابرت يقول: "إن سياسة أية دولة تكمن في واقع جغرافيتها "، ويقول أيضا : " إن الزعيم لا يستطيع أن يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده ".[1]

2-المحددات الاقتصادية: يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا، في التأثير على النظام السياسي لدولة معينة في إطار سلوكياتها تجاه محيطها الخارجي، بحيث تحتوي الموارد الاقتصادية الوطنية لدولة معينة على الثروات الطبيعي ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية.

كما أصبح الاعتماد المتبادل أمر حتمي بالنسبة لجميع الدول لأنه يصعب على أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي مهما بلغت مستوى عال من الرقي والازدهار[2]، فالمتغيرات الاقتصادية تلعب دورا مهما في توجيه السلوك الخارجي للدولة ، فكلما كان وضع الدولة قويا في المجال الاقتصادي كلما زاد ذلك من مكانتها وقوتها على المستوى الدولي وهو ما يسمح لها من تدعيم إرادتها السياسية واستقلاليتها في اتخاذ القرارات والتأثير في سلوكيات الدول الأخرى .[3]

3-**المحددات العسكرية** : تعد القدرة العسكرية للدولة أحد العوامل المساعدة والمؤثرة في السياسة الخارجية فالدولة التي تمتلك قوة وقدرة عسكرية كبيرة وضخمة تتبنى سياسات مخالفة عن تلك التي تتبناها دول فقيرة في هذه الميزات المذكورة ، وهذا ما يدفع بالدول المتقدمة إلى إتباع سياسات التدخل والهيمنة ، مما يجعلها تفرض إرادتها في مختلف المحافل الدولية، كما تعد عنصرا رئيسيا لاحتلال الدولة مكانة متميزة ومرموقة أيضا، فضلا عن ذلك يمكن القول أن القوة العسكرية تساعد المفاوض على تعظيم

---

[1] بوقارة، **مرجع سابق**، ص81.

[2] **المرجع نفسه** ،ص83.

[3] الأقداحي، **مرجع سابق**، ص37.

مكاسبه في المفاوضات التي يجريها ، كما يمكن للدول أيضا أن تستعملها كوسيلة للردع حينما يلوح بها في وجهه طرف معين لثنيه عن متابعة سياسة معينة.

4- المحددات الثقافية والشخصية الوطنية : تعتبر كل من العوامل الثقافية والشخصية الوطنية من أهم محددات السلوك على المستوى الاجتماعي ومن ثم العوامل الهامة الموجهة للسلوك السياسي ويقصد بالشخصية القومية النمط العام من أنماط الشخصية التي تجمع الخصائص أو السمات التي يشترك فيها غالبية سكان الدولة[1]، والتي تميزهم عن غيرهم من المجمعات البشرية.

فالتجانس الاجتماعي ضروري ومهم بين مختلف الأفراد، وقد ربط مجموعة من الباحثين بين عدم الاستقرار الداخلي للدولة وانخراطها في الأعمال العدوانية الخارجية ، فالدول التي تعاني من الأزمات والصراعات الداخلية تلجأ إلى السلوك الصراعي الخارجي لصرف النظر عن المشكلات الداخلية[2].
فالشخصية الوطنية هي الركيزة التي تحدد إحساس وشعور الأفراد بالولاء والانتماء إلى ما ترمز إليه تلك الشخصية.

وتندرج الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ضمن المحددات المجتمعية للسياسة الخارجية ويمكن تعريف الأحزاب السياسية على أنها تلك الهيئات السياسية المساهمة في عملية صياغة السياسة الخارجية ، وتظهر أهميتها أكثر في البلدان المتقدمة ذات النظام السياسي المفتوح ، أما في النظم السياسية الشمولية فلا يمكن الفصل بين توجيهات الحكومة وتوجيهات الحزب الحاكم في السياسة الخارجية مما يسفر عنه غياب قوى معارضة ومراقبة للسلوك الخارجي.[3]

---

[1] شلبي ، **مرجع سابق**، ص 91.

[2] بوقارة ، **مرجع سابق**، ص91.

[3] **المرجع نفسه** ، ص ص 91-92.

أما بالنسبة لجماعات المصالح فإنه على الرغم من التسليم بوجودها إلا أن دورها في السياسة الخارجية مازال مبهما ويتخذ طابعا سريا وغير مباشر، فهي تمارس نشاطها بطريقة غير مهيكلة ، إلا أن عمل هذه الجماعات في المجتمعات الغربية يتيح لها فرصا هائلة في التأثير على بعض قضايا السياسة الخارجية .[1]

با لإضافة إلى هذه المحددات التي تم ذكرها أنفا، يوجد محدد أخر لا يقل أهمية عن باق المحددات الأخرى ألا وهو الرأي العام الذي يمكن اعتباره من بين أهم المحددات الاجتماعية عند رسم و تنفيذ قرارات السياسة الخارجية.[2]

ويبرز دوره أكثر في المجتمعات المتقدمة وذلك عن طريق حصوله على مختلف المعلومات حول قضايا السياسة الخارجية وذلك بمساعدة وتوجيه من المؤسسات المهتمة بهذا الشأن، أما في المجتمعات المتخلفة فتعمل على توجيه الرأي العام وفقا لما يخدم مصالحها وأهدافها في السياسة الخارجية .

5- المحددات الإيديولوجية : يقصد بالأيديولوجية ذلك الفكر المذهبي الذي تعتنقه جماعة ما، وتسعى إلى تنظيم المجتمع استنادا إليه في كافة قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تحقيقا لصورة المجتمع الأمثل من وجهة نظرهم.[3]

وتعتبر الإيديولوجية من أهم العوامل الثقافية المحددة للسلوك الفردي والجماعي باعتبارها تحدد الغايات التي يسعى الفرد أو الجماعة إلى لتحقيقها.[1]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص93.

[2] الأقداحي، **مرجع سابق**، ص38.

[3] **مرجع السابق**،ص39.

وقد لعبت الأيديولوجية دورا بارزا فيميدان العلاقات الدولية خلال سنوات الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية كما انقسم العالم إلى كتلتين متعاديتين إيديولوجيا وازدادت حدة سياسات الاستقطاب من جانب كل قطب لاجتذاب دول العالم الثالث غير المنحازة إلى جانبه.

6- **المحددات الشخصية :** لقد لعبت المحددات الشخصية دورا بارزا في توجيه السلوك السياسي الخارجي للدول إذ لا يمكن لأي كان إنكار دور الزعامة السياسية المسؤولة عن توجيه السياسة الخارجية للدولة في التأثير عليها فيما يتصل بتحديد الأهداف واختيار أساليب تنفيذها.[2]

ومما يؤكد على صحة ذلك التصور أن التغير في أنماط الزعامات أو القيادات السياسية الحاكمة ينتج عنه في أحيان كثيرة تغيرات هامة وتحولات جذرية في توجهات السياسة الخارجية للدولة ، وبرز دور القيادة السياسية في التأثير على السلوك الخارجي للدول في النظم الديكتاتورية التي ينعدم فيها دور المؤسسات السياسية الرسمية في رسم السياسة الخارجية للدولة ، وهو ما يؤدي إلى تغير توجهات في السياسية الخارجية مع تغير القادة ، أما في النظم الديمقراطية التي تتم سياساتها الخارجية بالاستمرارية والثبات النسبي لأنها لا تتغير توجيهاتها ويبرز العامل الشخصي أيضا في السلوك السياسي الخارجي للدول في القيادات الكاريزماتية، وفي هذه الحالة يكون نفوذ القائد السياسي،وتأثيره على السياسة الخارجية مطلقا ومن هذه الأمثلة : **هتلر** في ألمانيا، **ستالين** في الإتحاد السوفياتي ، والزعيم "**ماو تسي توتغ**" في الصين الشعبية.[3]

المطلب الثاني:محددات البيئة الخارجية

---

[1] **مرجع السابق**،ص41.

[2] بدر عبد العاطي ، "أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان – إسرائيل" ،**السياسة الدولية**، ع 153 (جويلية 2003)، ص ص8- 9.

[3] **المكان نفسه**.

تلعب المحددات الخارجية التي تفرزها البيئة الدولية دوراً مهما في السياسة الخارجية لكل الدول.

فالسلوك الخارجي للدولة يتأثر بسلوك الوحدات الدولية الأخرى، وهذا ما عبر عنه الواقعيون صراحة عندما تطرقوا إلى تفسير السياسة الخارجية بشكل أو بأخر عن طريق الاعتماد على مختلف المحددات الشخصية، الداخلية، وطبيعة النظام السياسي، فحسب زعيمهم أنه مقصرين جدا في مجال البحث لأنهم يفسرون ما يحدث في النظام الدولي.

ومن أجل فهم موضوعي للسياسة الخارجية، يجب وصف وتحديد بنية النظام الدولي التي تتصرف الدول في إطاره.[1]

ويحدد "تشارلز هيرمان" أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤشرات الخارجية.

- تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي.
- تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ثم تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.
- تغير كلي للأهداف دون الأدوات.
- تغير في الأهداف والأدوات أي تغير يمس جميع توجهات السياسة الخارجية.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المحددات التي تم ذكرها أنفا تؤثر بصفة مباشرة على قوة الدولة،وينعكس ذلك إيجابا على مستوى تأثير سياساتها الخارجية على مستوى البيئة الدولية .

---

[1] **المرجع نفسه**، ص ص10-11.

[2] **المكان نفسه** .

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية

يمكن القول أن في حالة ما إذا أراد صناع السياسة الخارجية إقرار ما، فإنهم يضعون في اعتبارهم مجموعة من الأهداف والتي يجب أن تتوفر على مجموعة من الإمكانيات من أجل تحويلها إلى أفعال و حقائق سياسية، واقتصادية، واجتماعية.

ويقصد بالهدف بأنه:" وضع معين تتوخى الدولة تحقيقه في المجال الخارجي "[1]،وذلك من خلال تخصيص القدر الضروري من الجهد والإمكانيات " أو عوامل قوة الدولة " التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصورات النظرية إلى مرحلة التنفيذ.

و توجد هناك عدة عوامل تتحكم في تحديد أولوية الأهداف القومية للدولة منها ما يتصل بالظروف الطبيعية للدولة ومنها وما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية ومنها ما يتصل بطبيعة النظام السياسي من حيث كيانه العضوي، أو ما يتصل بشخصية متخذ القرار ذاته.

ولقد اختلف مهتمي السياسة الخارجية في تحديد أولويات الأهداف والمضامين، فقد ينال هدف معين بالأولوية في مخطط دولة ما في حقبة زمنية معينة، إلاّ أنه يمكن أن يتراجع أهميته في وضع مغاير ليفسح المجال لهدف أخر. السيادة ودعم الأمن القومي: هناك اتفاق بين مختلف المفكرين على أن الهدف الأسمى والأول للدولة في النظام الدولي، أيا كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو إمكاناتها أو موقعها هو الحفاظ على الوجود (Self Preservation)، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقة المتاحة، كما يتضمن هذا الهدف المحافظة على النطاق الجغرافي

[1] الأقداحي، **مرجع سابق**، ص15.

الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، وعدم التفريط فيه للدول الأخرى ومواجهة مختلف التهديدات التي تمس أمن الدولة.

- **تنمية مقدرة الدولة من القوة:** تهدف السياسة الخارجية إلى تنمية مقدرة الدولة من خلال الزيادة في دعم الرفاهية الاقتصادية والمعيشية للمجتمع وزيادة قوتها[1]، لذلك فإن مختلف المفكرين الواقعيين اعتبروا أن الهدف الأساسي للدولة هو الزيادة في حجم القوة لأن ذلك يعني تحقيق الأهداف والغايات المرجوة[2].
- **زيادة الثراء الاقتصادي:** يشكل أيضا هدف مهم بالنسبة للسياسة الخارجية، لذلك فإن الدول تبحث عن الموارد الاقتصادية التي تكفل لشعبها العيش حياة لائقة سواء كان ذلك باستعمال القوة العسكرية كحال الحركات الاستعمارية، أو بإقامة علاقات اقتصادية تعاونية استثمارية ربحية تسعى لتحقيق التطور الاقتصادي، كما تلعب القناة الدبلوماسية الاقتصادية دور مهم تنموي من خلال جدب الاستثمارات أو البحث عن أسواق واعدة، وبالتالي فيه أداة لتكرس التعاون الاقتصادي بين الدول تأمين المصالح الخارجية للدولة من خلال خلق مناخ ملائم للتبادل التجاري.
- **التوسع:** وهو هدف آخر مهم من أهداف السياسة الخارجية لبعض الدول ولقد ساد بقوة من القرن 16-19م، كما تبنته بعض القوميات النشيطة ، ومن أمثلة ذلك الدور الذي قامت به القومية الفرنسية منذ أواخر القرن الثامن عشر، والقومية الألمانية التي تسببت في إشعال حربين عالميتين.
- **الدفاع عن الإيدلوجيا ونشرها في الخارج :** وهو هدف أصبحت تحرص عليه الدول خاصة القوية بشكل كبير في سياساتها الخارجية لنشر إيديولوجيتها في الفضاء الخارجي، كرغبة السوفيات والولايات المتحدة في الحرب الباردة(CW) على نشر إيديولوجيتهما المتناقضة الشيوعية الاشتراكية والليبرالية الرأسمالية، ويتم نشر الإيدلوجيا من طرف الدول في المحيط الخارجي بعدة وسائل، فقد تكون عبر الضغوطات

---

[1] مقلد،**مرجع سابق**، ص ص130-131.

[2] محمد طه بدوي،**مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (بيروت: دار النهضة العربية، 1970)، ص286.

الدولية من الدول الكبرى والمؤسسات الدولية أو الدعاية أو دعم الثورات كدعم السوفيات النظام الشيوعي في كوبا عام 1960م، وقد تكون باستخدام القوة كالغزو الأمريكي للعراق بعد أحداث 11 سبتمبر تحت حجة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- **الأهداف الثقافية :** تسعى الدولة إلى دعم تراثها الثقافي والمحافظة عليه في الداخل من خلال عدة سياسات ووسائل مع العالم الخارجي كحماية الدولة من الغزو الثقافي وفرض قيود على الهجرة، ومن جهة أخرى فإن هناك دول تسعى عبر سياستها الخارجية تصدير ثقافتها عبر حدودها عبر الاقتصاد والسياسة والإعلام وحتى القوة[1].
- **السلام :** تعاظم واكتسب السلام أهمية كبيرة في السياسة الخارجية للدول خاصة بعد الحرب العالمية الأولى والثانية ، بحيث أصبحت معظم الدول تنبذ الحروب وتتفادها نظراً لقدرتها التدميرية الكبيرة في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي تعرفه الأسلحة، لذلك فإن الدول تسعى من خلال سياستها الخارجية للتقليل من أخطار الحروب و خلق الاستقرار السياسي الذي يضمن التطور والتنمية[2].
- **إعطاء الدولة مكانة رمزية :** ضمن المجتمع الدولي لاسيما فيما يتعلق بالجانب الحضاري كحال السعودية و مصر و الدور الذي تلعبه سياساتهما الخارجية ضمن البيئة العربية و الإسلامية[3].

المطلب الرابع: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية

من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى الدولة ترجمتها إلى ارض الواقع تلجأ إلى عدة آليات ووسائل تتماشى مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، هذه الوسائل قد تكون سلمية كما قد تكون عنيفة. كما أنه كلما تعددت وسائل وإمكانيات تحقيق أهداف السياسة الخارجية كلما ساهم ذلك في منح الدولة من حرية التصرف في شؤونها الخارجية ، ذلك أن إنجاز بعض الأهداف في البيئة الدولة ،

---

[1] مقلد، **مرجع سابق**، ص ص133-136.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص137-138.

[3] الأقداحي ، **مرجع سابق**، ص 58 .

يتطلب تنوع وتدريج في العمل الخارجي، وعلى العموم ثمة أنواع عدة لهذه الوسائل والتي يمكن حصرها في الوسائل الدبلوماسية ، العسكرية ، الإستراتيجية ، الاقتصادية ، ووسائل الإعلام والدعاية.

-الوسائل الدبلوماسية :

لقد تم التطرق في المحور الأول من الدراسة بأن الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية لاسيما منها في أوقات السلم ، وهي الطريقة المثلى للتعامل في الظروف العادية وتساعد على إدارة المفاوضات والحوارات من اجل حل الخلافات والأزمات التي قد تميز العلاقات بين فواعل النظام الدولي .[1]

كما يمكن القول بأن هذه الوسيلة هي أقدم وسيلة في تنفيذ السياسة الخارجية، فقد تم اللجوء إليها في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ومابين الحربين، إلا أن ما كان يميزهما هو أنها كانت مغلقة وسرية ولا يسمح للطبقات الأخرى الاطلاع عليها ، لكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة بعد الحرب العالمية الثانية، أين تطورت فيها الدبلوماسية بشكل كبير ،وهذا نتيجة للتطور التكنولوجي التي أفرزته هذه الحرب وهذا ما أدى بصناع السياسة الخارجية إلى اللجوء إلى الدبلوماسية العلنية، وقد ترتب عن هذا الانتقال إلزامية فتح مسار المفاوضات بين الدول أمام وسائل الإعلام والرأي العام والإعلان الرسمي عن النتائج التي قد تنتهي إليها هذه المفاوضات .

إذا ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الدبلوماسية لعبت دوراً كبيرا في التخفيف من حدة هذه النزاعات المسلحة وإنهاء أو حل البعض منها بين القوى النووية الكبرى.

-الوسائل الاقتصادية:

[1] بوقارة ، **مرجع سابق**،ص99.

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية منذ أقدم العصور، وقد ازدادت أهميته بعد نهاية الحرب الباردة، وهو ما ساهم في تحول المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، إلى فاعل أساسي في التفاعلات الاقتصادية والسياسية والدولية.[1]

كما يعتبر العامل الاقتصادي من أنجع الوسائل والآليات التي تعتمدها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، فهذه الآلية موجهة لتحقيق مصالح اقتصادية بالدرجة الأولى، فهي تشمل على مختلف المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للدول الصغرى في إطار سياساتها الاستيطانية، كمّا تأخذ أيضا شكل الحظر الاقتصادي، كما قد تكون أيضا في شكل إقامة التكتلات الاقتصادية سواء كان ذلك في إطار التعاون أو التكامل[2].

- الوسائل العسكرية:

تستعمل هذه الأداة كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية في حالة ما إذا شعرت دولة معينة بتهديد أمنها القومي، وذلك بعد فشل جميع المساعي الدبلوماسية الحميدة ، كما قد تكون هذه الوسائل في شكل تدخل عسكري لدولة قوية لمساندة أحد طرفي النزاع في مختلف الحروب سواء كانت داخلية أو حروب بين دولتين مختلفتين، كما قد تكون أيضا في شكل تقديم مختلف المساعدات المادية والعسكرية والمعنوية[3].

- وسائل التجسس وأعمال التخريب:

---

[1] **المكان نفسه .**

[2]. جندلي، **مرجع سابق .**

[3]. **المكان نفسه .**

يمكنا القول أن نجاح استعمال الوسائل الدبلوماسية، الاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن العمل والنشاط التحضيري الذي تقوم به أجهزة المخابرات.

فعلى الرغم من انتشار ما يسمى بالدبلوماسية العلنية إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار بعض النشاطات السرية كأعمال التجسس التي تقوم به السفارات والتي كان ينظر إليها – حسب المفهوم التقليدي– أنها تشوه وظيفة الدبلوماسي وتمس بسمعته وكرامته ، لكنها اليوم ،– حسب المفهوم الحديث – فيعتبر التجسس جزء من النشاطات والوظائف العادية التي تقوم بها السفارات، فأصبح لكل سفارة ملحق عسكري ، وذلك في الحدود التي لا تمس بسلامة واستقرار الدولة المضيفة .

غير أن ارتباط نشاط التجسس بعمليات التخريب والتدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما بطريقة سرية عادة ما يثير نزاعات بين الدول، وبالتالي فالتخريب يقصد به كل النشاطات التي تقوم بها دولة أجنبية لأجل تنظيم الجماعات المعادية للنظام، وقد تصل إلى مساعدة هذه التنظيمات على القيام بالانقلابات العسكرية، وتعتبر هذه الأخيرة من أكثر الوسائل شيوعا للدول الكبرى للتغيير السياسي والتعديل الاقتصادي في الدول الكبرى.

المبحث الثالث:المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

نظرًا لوجود علاقة ترابطية بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية (علاقة الجزء بالكل) فإن التنظير والسند النظري الدارس للسياسة الخارجية مرتبط بالتنظير في العلاقات الدولية.

وعلى هذا الأساس فإن هذا المبحث سيحاول دراسة أبرز المقاربات النظرية التي فسرت السياسة الخارجية.

فما هي أبرز النظريات التي فسرت السياسة الخارجية ؟

المطلب الأول: المنظور الواقعي

تعود جذور هذا المنظور إلى الفكر السياسي اليوناني، مع كتابات **ثيوسيديس Thycydides** من خلال مؤلفه الحرب **البولوبونيزي The Polopannesian** و إلى العصور الوسطى مع كتابات **مكيافللي Mechiavelli** في كتابه الأمير the prince و **توماس هوبز T. Hobbes**[1]

أما كإطار أكاديمي لقد برزت الواقعية التقليدية في فترة الحرب العالمية الثانية (1948) حيث هيمنت على عقول الشباب الدارسين لمادة العلاقات الدولية، وتشير هذه المقاربة إلى أهمية القوة في العلاقات الدولية إذ تعتبر العلاقات الدولية صراع من أجل القوة وأن الدول تسعى في سياستها الخارجية إلى الهيمنة وتنطلق من الافتراضات التالية:

- تسعى الدولة إلى تحقيق أهدافها السياسية والخارجية بمختلف الوسائل خاصة (العسكرية) دون أن تعطي أهمية للجوانب القانونية والأخلاقية.[2]
- ترى أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و المكلف بالسياسة الخارجية باعتبارها تمتلك القوة والنفوذ.
- القوة هي أساس العلاقات الدولية و تسعى الدولة إلى امتلاكها في العالم الخارجي.
- تعتبر الواقعية الكلاسيكية أن الدبلوماسية هي الآلية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين إضافة إلى ميزان القوى [3].

---

[1] إيمان دني،**الدورالإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014) ،ص47.

[2] النعيمي،**المرجع السابق**،ص ص90-91.

[3] مبروك غضبان،**مدخل للعلاقات الدولية**(عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007)،ص16.

- المصلحة الوطنية محددة للسياسة الخارجية بحيث تسعى الدولة إلى تحقيقها في العالم الخارجي، أما عن الواقعية الجديدة، فيرى **كينث والتزK.Waltz** في كتابه "**السياسة الدولية** " **Theoryof International Politics** أن بنية النظام الدولي تتميز بالفوضاوية (لا هيكلة) نظرا لغياب سلطة مركزية تعمل على تنظيم العلاقات بين الفواعل .

وحسب **والتز** فإن الخوف وانعدام الثقة والأمن هي سبب هذه الفوضى[1].

وترى الواقعية الجديدة أن الدول هي عبارة عن "فواعل عقلانية"**Rational actions** تسعى دائما لتحقيق مصالحها والبحث عن أكبر قدر من المكاسب المادية.

لا يمكن لأي دولة أن تثق في نوايا الدول الأخرى, وهذا ما يجعلها دائما في "مأزق أمني" **Security Dilemma** يدفعها إلى زيادة تسلحها.[2]

المطلب الثاني: النظرية اللبرالية:

تهتم النظرية اللبرالية بعدة مفاهيم كالحرية والديمقراطية والتعاون، وترى أنه لابد من تجسيدها في العلاقات بين الفواعل الدولية كما أن اهتمامها المركزي منصب على حرية الفرد وحماية حقوقه عبر الدولة (آلية) و تتمنى اللبرالية بتفرعاتها المختلفة مجموعة من التصورات التي تعتمدها كأساس لتحليل السياسات الخارجية للدول .

- القوة الناعمة: تختلف القوة الناعمة عن القوة الصلبة لأنها لا تستخدم القوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية بل تركز القوة الناعمة لبلد ما على ثلاث موارد هي ثقافته في الأماكن التي تكون فيها

[1] جون بيلس ، ستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية**(الإمارات:مركز الخليج للأبحاث،2004) ،ص239.

[2] دني،**مرجع سابق**،ص49.

جذابة الآخرين، وقيمة السياسة عندما يطبقها بإخلاص في الخارج والداخل، سياسته الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية و أخلاقية[1].

- النظام الدولي يتكون من مجموعة من الفواعل وتسعى إلى تحقيق التعاون من خلال التركيز المتغير و تعزيز دور الاعتماد المتبادل[2]مما يقلل من خطر الحروب.

- يجب أن يغلب على سلوك الدولة الخارجي الطابع الديمقراطي الذي يشجع عملية التعاون بين وبشكل عام من أبرز أنصار الليبرالية نجد "**روبرت كيوهان**" **Robert Keohan**و "**جوزيف ناي**" **JosphNye**و"**أندرو مورافيسك**"[3] **Andrew Moravesick**النظام الدولي يتكون من مجموعة من الفواعل، ومن العديد من التفاعلات المجالية خاصة الاقتصادية التي تقلل من خطر الحروب، ويجب أن يغلب على سلوك الدولة الخارجي الطابع الديمقراطي الذي يشجع عملية التعاون بين الفواعل الدولية و يعمل على تكريس السلام لأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض[4].

- تدعو إلى "المؤساساتية"Institutionalism التي تنظم عمليات الاعتماد المتبادل بين الدول وتشجع عمليات التعاون، وترى أن تفعيل عملية الاعتماد المتبادل و زيادة ظاهرة التكاملات الإقليمية مثل الإتحاد الأوروبي(EU) بين الدول ستثبط لجوء الدول إلى الحروب وبالتالي سلمية السلوك الخارجي للدولة.

المطلب الثالث : تصور المقاربات البديلة للسياسة الخارجية

---

[1] شنين ، **مرجع سابق**، ص27.

[2] دني، **مرجع سابق**، ص49.

[3] ستيفنسميث، و جون بايلس، **مرجع سابق**، ص ص 315-319.

[4] أنور محمد فرج، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة** (السلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص ص403-404.

إن بروز العديد من المفارقات أثناء نهاية الحرب الباردة على الصعيد الهيكلي و القيمي فرض ضرورة إعادة التفكير في الأطر المفاهيمية و النظرية حول السياسة الخارجية ، وساهم في ظهور العديد من التصورات التي تحاول دراسة السياسة الخارجية من منطلق سوسيولوجي، وهي كما يلي:

النظرية البنائية: تعرف النظرية البنائية "**بالجسر الرابط**" **Bridge Gap** بين الاتجاهات الوضعية التفسيرية والنظريات ما بعد الوضعية التكوينية، حيث برزت في أواخر عقد الثمانينيات من القرن العشرين،ومن أبرز أنصارها نجد"**نيوكلاس أوناف**" **Nicholas Onuf** في كتابه "**عالم من صنعنا**"**World of Our Making**، "**ألكسندر واندت**" **Alexander Wendt** و"**بيتر كاتزتشاتين**"**Peter Katzenstien**

وتنطلق البنائية من الافتراضات الأساسية التالية لتقديم فهم أو إدراك أكثر عمقا للتفاعلات الدولية والسلوك الخارجي للدولة :

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- البنى الأساسية للنظام القائم على الدول، مبنية بشكل "تذاتاني" Intersubjective.
- هويات و مصالح الدول، تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ماهي موجودة بشكل منعزل ضمن النظام.
- الحقيقة الحالية في حالة زئبقية متحركة . فالواقع غير ثابت.

و انطلاقا من هذه الافتراضات تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية ، أي عكس المفاهيم المادية للتصورات الواقعية البنيوية

- الفوضى ما تصنعه الدول و ليس معطى خارجي كما تعتبره الواقعية الجديدة ، فالفوضى هي نتاج للتفاعلات الاجتماعية الموجودة داخل "كرة البلياردو" Billiard Ball و التي تنعكس فيما بعد على

النظام الدولي، وسلوكيات الدول ،كما أن هذه الأخيرة تبني سلوكها انطلاقاً من مجموعة من الضوابط الاجتماعية التي تحركها الهوية والقيم والأفكار.[1]

أما على المستوى الميتودولوجي، فلقد استخدمت البنائية المنهج العلمي السلوكي في معالجة بعض القضايا مثل مسألة الهوية و إدراكات الفاعلين ، إضافة إلى تقنية تحليل المضمون للتعرف على الخطاب السائد سواء تعلق ذلك بصانع القرار أو بالمجتمع من خلال دراسة قيمه و توجهاته الفكرة و هويته مما يساعد على تحديد سلوك الدولة الخارجي.

النظرية النقدية: تعود جذور النقدية إلى الماركسية، و قد انبثقت من أعمال "مدرسة فرانكفوت" Frankfurt Schoole في عشرينيات القرن العشرين ، و من أبرز المناصرين لها منذ عام 1945م نجد "**يورغن هابرماس**" **Jurgen Habermas** إضافة إلى مجموعة من المفكرين المعاصرين مثل: "**ماكس هوركهايمر**"**Max Horkheimer** و "**روبرت كوكس**"**Robert Cox** وآخرون[2].

ومن أبرز افتراضاتها حول السياسة الدولية والخارجية نجد ما يلي:

- انتقدت النقدية النظريات الوضعية لمحاولة تطبيقها منهجيات طبيعية على الظواهر الاجتماعية و السياسية وتركيزها على ما خارج كرة البلياردو دون النظر إلى التفاعلات الاجتماعية داخل الدول.
- النظرية دائماً لشخص معين و لهدف معين[3].

---

[1] سليم قسوم،"**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظورات العلاقات الدولية**،رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2010) ، ص ص138-140.

[2] عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**(الجزائر: دار الخلدونية للنشروالتوزيع،2007)،ص ص 322-330.

[3] خالد معمري ، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة : كلية الحقوق ، 2008)، ص ص99-107.

- تنظر للسياسة الدولية كبناء اجتماعي و ليس مادي، و ترى أن سبب الفوضى يعود إلى البنى الاجتماعية داخل الدولة، وبالتالي فإن المحرك لسلوك الدول هو البنية الاجتماعية الداخلية.

- الموضوع المرجعي هو الفرد ،أما بالنسبة للتصور ما بعد الحداثي فتتبنى نفس التصور البنائي والنقدي حول أن السياسة الخارجية هي نتاج التفاعلات الاجتماعية الموجودة داخل الدولة وترى أنه لابد من تفعيل الخطاب الاجتماعي السلمي في العلاقات الخارجية للدولة[1] ،أما النسوية فتحاول إدماج المرأة كعنصر فعال في السياسة الدولية نظراً لوجود هيمنة ذكورية ولاسيما أن الصوت المهمش(المرأة) تميل إلى الطابع السلمي[2].

و بالتالي نخلص إلى المقاربات البديلة كلها تركز على دور التفاعلات الاجتماعية داخل الدولة في توجيه سلوكها الخارجي.

[1] جندلي، **مرجع سابق**، ص330.

[2] ستيفن سميث، جون بايلس، **مرجع سابق**، ص382.

الفصل الثاني: تركيا و الشرق الأوسط- دراسة في المقومات-

إن قيمة أي دولة في العلاقات الدولية إنما تنبع من موقعها الجيوإستراتيجي و عمقها التاريخي ومستوى الإمكانيات و الموارد التي تتملكها تلك الدولة ،فهذه العوامل هي التي تحدد مدى قوتها وتعطيها هامشا اكبر للتحرك على مستوى علاقاتها الخارجية و تساهم في بروزها كلاعب محور إقليمي وهذا يعتمد على حجم القدرات التي تملكها ومدى تمكنها من استغلال تلك القدرات أحسن استغلال.

و تركيا استطاعت إن تخطف الأنظار في الآونة الأخيرة و أن تحقق لنفسها دورا مهما على الساحتين الإقليمية و الدولية وبذلك ينبغي علينا معرفة عوامل صعود الدور الإقليمي التركي.

المبحث الأول:عوامل تصاعد الدور الإقليمي التركي

يقول **أحمد داوود أوغلو** وزير خارجية تركيا تحتل تركيا من حيث الجغرافيا مكانا فريدا، فباعتبارها دولة مترامية الأطراف وسط أرض واسعة بين إفريقيا و أوراسيا يمكن أن يتم تعريفها على أنها بلد مركزي ذوا هويات إقليمية متعددة لا يمكن اختزاله في صفة واحدة موحدة .... فتركيب تركيا الإقليمي المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق، ومن ثم فهي تتحكم في منطقة نفوذ في جواره المباشر .... ستكون إلتزامات تركيا من التشيلي إلى اندونيسيا، ومن إفريقيا إلى آسيا الوسطى ومن الاتحاد الأوروبي إلى منطقة المؤتمر الإسلامي جزءا من مقاربة شاملة للسياسة الخارجية وستجعل المبادرات تركيا فاعلا "عالميا"[1]

المطلب الأول:المكانة الجيوإستراتيجية لتركيا

1/الموقع الجيوسياسي:

يمثل موقع تركيا دورا بارز في تحديد أهميتها الإستراتيجية على المستويين الإقليمي و الدولي. حيث تبلغ مساحة تركيا 783562كلم^2 المرتبة 34 عالميا منها 24000كلم^2 في أوروبا أي 3% و 75654كلم^2 في آسيا أي 97%، وهي تعتبر من أكبر دول الشرق الأوسط ويفصل بين جزئيها الأوروبي و الآسيوي بحر إيجه و مرمرة ومضيق البوسفور و الدردنيل وتعد هذه الممرات المائية من أشهر القنوات

[1] علي حسين باكير و آخرون ، **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** (الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، د ت) ص19.

في العالم التي تصل البحار الداخلية بالمحيطات، مما يكسبها أهمية إستراتيجية واقتصادية لما لها من أهمية في نقل التجارة الدولية. أما فلكيا فتقع تركيا بين دائرتي عرض 36-44 درجة شمالا و خطي طول 26-44 شرقا مما أعطاها ميزة تنوع طبيعتها التضارسية و المناخية فعمقها الطوبوغرافي ومظهرها الهيدروغرافي أكسبها تنوعا في جغرافيتها من سهول و جبال و سواحل إضافة إلى وفرة المياه وشبكة واسعة من المجاري المائية و الأنهار الداخلية خاصة أن نهري الدجلة و الفرات يصبان فيه .

هذا الموقع لتركيا أكسبها أهمية إستراتيجية نظرا لوقوعها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل محددات أمنية واقتصادية وفر لها القيام بدور فعال و محوري في محيطها المفتوح على إنتمائات حضارية وثقافية مختلفة وهو ما أهلها لتكون قوة إقليمية و في هذا الصدد يقول **peterlurteries** "**بيتر كارتريز**" السكريتير الأسبق لحلف الشمال الأطلسي (تركيا هي الدولة التي تضطلع بإمكانية المساهمة بدور فعال في أزمات المحيط الأوروآسيوي خاصة بالقوقاز و الخليج العربي و الشرق الأوسط).[1]

ويبلغ طول حدودها 2753كلم، منها 877كلم مع سوريا و610كلم مع روسيا،269كلم مع بلغاريا،و 330كلم مع العراق، 454كلم مع إيران ويبلغ طول سواحلها 8333كلم على البحر الأسود، 1577كلم على البحر الأبيض المتوسط و2706كلم على بحر ايجة و 172كلم على الدردنيل، 90 كلم على البوسفور و 927 كلم على بحر مرمرة.

يحيط بالموقع الجغرافي لتركيا عشر دول آسيوية و أوروبية موزعة كالتالي:

سبع دول أسيوية : روسيا الاتحادية عبر البحر الأسود في الشمال ،وجورجيا و أذربيجان ،وأرمينيا وإيران في الشرق والعراق وسورية في الجنوب .

وثلاث دول في القارة الأوروبية وهي : بلغاريا و اليونان في الشمال الغربي و الغرب على التوالي وجزيرة قبرص في الجنوب.

وبالنظر إلى كل هذه المعطيات الجيوبوليتيكية يعتقد **داوود أوغلو** وزير الخارجية التركية أن تركيا هي دولة مركزية وذلك بالنظر إلى موقعها الجغرافي الفريد قائلا " إن جغرافية تركيا تعطيها حالة دولة مركزية فريدة تختلف عن الدول المركزية الأخرى فمثلا تعتبر ألمانيا دولة مركزية في أوروبا ولكنها بعيدة جغرافيا

[1] صايل فلاح مقداد السرحان ، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات الترقية العربية:2002-2011"، **المجلة الأردنية للعلاقات الإجتماعية** ، م 06 ، ع 02 . (الأردن.2013) ، ص 225 .

عن إفريقيا و أسيا وروسيا .وإيران دولة مركزية في أسيا لكنها بعيدة جغرافيا عن أوروبا و إفريقيا وبنظرة أوسع فإن تركيا تحتفظ بالموقع الأفضل فيما يتعلق بكونها دولة أوروبية و أسيوية في نفس الوقت كما أنها دولة قريبة من إفريقيا أيضا عبر شرق البحر المتوسط ومن ثم فإن دولة مركزية كتركيا يجب عدم النظر إليها كدولة جسر تربط نقطتين فقط ولا كدولة طرفية ولا حتى كدولة عادية تقع على حافة العالم الإسلامي أو الغرب ".[1]

المصدر :http://www.travel4arab.com

الشكل 1 : خريطة تبين موقع تركيا

[1] علي حسين باكير، " **تركيا الدولة و المجتمع (المقومات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية) النموذج الإقليمي و الارتقاءالعالمي**" ، في http://www.Aljazzera.net

(2011/12/12)

الأهمية الإستراتيجية و السياسية :

تقع تركيا في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته أوراسيا وتعد نقطة تقاطع قارات العالم القديم الثلاث (أسيا، أوروبا وإفريقيا) ما أعطاها أهمية إستراتيجية بالغة ،حيث تمثل ملتقى طرق المواصلات البرية و البحرية و الجوية في المنطقة وتتحكم في طرق نقل الطاقة سواء إلى منطقة الشرق الأوسط ا والى قارة أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية .

تشكل تركيا جسرا عابرا للقارات ،ومعبرا استراتيجيا ذا اتجاهات متعددة ،يقع على الجانب الغربي منه الكتلتين الأوروبية و الأمريكية وعلى الجانب الشرقي منه الكتلة الأسيوية ،وعلى الجانب الجنوبي منه الكتلة الإفريقية ،كما أنها بمثابة البوابة الشمالية للمنطقة العربية للعبور إلى القارة الأوروبية وتمر من خلال هذه البوابة العلاقات السياسية الدولية و الإقليمية .

يؤدي وسطية موقع تركيا بين قارات العالم القديم وقربها من مناطق المصالح الحيوية و الإستراتيجية العالمية إلى زيادة درجة الاهتمام الاستراتيجي للقوى العظمى و الدول الكبرى بها بوصفها تمثل نقطة ارتكاز رئيسية وقاعدة انطلاق إلى مناطق جيوإستراتيجية أخرى من العالم[1] لهذا تحرص تلك الدول على أن تكون لها علاقات تعاون استراتيجي عسكري و امني مع تركيا .

تشكل البحار و المضايق البحرية الدولية المطلة عليها تركيا، تشكل أهمية إستراتيجية تعتمد عليها حركات المواصلات البحرية الدولية و الإقليمية للانتقال بين البحرين الأسود و المتوسط ومنها إلى المحيط الأطلسي غربا و إلى المحيط الهندي جنوبا.

تستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي في منطقة الشرق الوسط وعضويتها في عدة منظمات سياسية إقليمية مثل (منظمة دول عدم الانحياز ،منظمة المؤتمر الإسلامي ،المجلس الأوروبي الاتحاد من اجل المتوسط، تجمع الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ،ملتقى الحوار العربي الأوروبي) في تعظيم دورها في السياسة الدولية و الإقليمية كالآتي :

- محاولة تركيا ملئ الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية بعد احتلال العراق وان تكون قوة موازنة في المنطقة لمواجهة الطموح الإيراني الإقليمي.و تلعب تركيا دور الوسيط الإقليمي و الدولي

[1] احمد داوود أوغلو ، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، ترجمة : محمد جابر ثلجي ، طارق عبد الجليل (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2001) ، ص 54 .

حيث ترعى مباحثات السلام غير المباشرة بين سوريا و إسرائيل ،و الاتصالات غير المباشرة بين أمريكا و إيران بعد تولي **اوباما** رئاسة الإدارة الأمريكية .

تحاول تركيا تطوير علاقاتها الإستراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الجغرافي العربية (سوريا،العراق) والتي ترتبط معها بمصالح مائية، من خلال نهري دجلة و الفرات .

ويرى **داوود أوغلو** وزير الخارجية التركي إن قياس مقدار ثقة الدولة بنفسها ،وسعة افقها المستقبلي عن طريق جدول أعمالها الزمني في علاقتها الدولية،ووضعها النفسي وقدرتها على المبادرة في المحادثات الدولية،و الدول التي تمتلك أفقا واسعا في تطلعها للمستقبل لن تصبح أسيرة لجدول أعمال أولوياتها السياسية المحدودة ،بل ستشكل جدول أعمالها بما يناسبها وتكون بذلك عنصرا مؤثرا في علاقتها مع الدول الأخرى ،حتى وان كانت هذه الدول من دول العالم الثالث.أما الدول التي تترك سياستها الخارجية في مجرى موجات التطورات المختلفة وتفقد قدرتها على المواكبة الزمنية للأحداث بسبب ضعف إرادتها السياسية، فستصبح أسيرة ردود أفعال مرحلية ومتداخلة و متناقضة من خلال جداول أعمال تم تحديدها لها مسبقا،والنخبة السياسية في مثل هذه الدول لا تمتلك أية وجهات نظر تتعلق بنقطة البداية أو نقطة النهاية ،ولا تتصف بالجرأة والقدرة على اتخاذ القرار بل تلجأ إلى الأساليب الدفاعية و الانفعالية وتتصرف في إطار دفاعي.

إن هذه النخب السياسية ترى أن البقاء كعنصر مجهول وسلبي هو سياسة آمنة ويفضلون التأرجح في ظل إستراتيجيات الآخرين بدلا من أن يسيروا في الأفق الممتد لتاريخهم و جغرافيتهم بطريقة تتسم بالوقار،والتاريخ بالنسبة لهم هو فاتورة يدفعونها وليس تراكما ثقافيا ،والجغرافيا التي يملكونها ليست القوة الكامنة و الغنى الاستراتيجي بل الورقة الرابحة التي يقدمونها لأطراف اللعب الكبيرة.[1]

وما ساعد على بروز تركيا كقائد إقليمي متماشيا مع مصالح الغرب وفقا لما قاله "**محرم حلمي اوزيف**" – الخبير في شؤون الشرق الأوسط بالمركز التركي الآسيوي للدراسات الإستراتيجية – هو منذ تولي حزب العدالة و التنمية الحاكم السلطة في 2002 تعززت جهود تركيا في الشرق الأوسط ،وكان من الجدير بالملاحظة أن تركيا رفضت مرور القوات الأمريكية من أراضيها لدخول العراق في 2003 ،وهي خطوة أشاد بها العالم الإسلامي خاصة على المستوى الشعبي ،حيث انه بعد عقود من السلبية ظهرت تركيا كقوة

[1] اوغلو ، **المرجع نفسه** ، ص 65 .

دبلوماسية هامة في الشرق الأوسط حيث شكلت علاقات إستراتيجية ودخلت في مشروعات تعاونية اقتصادية مع الدول في المنطقة وعلاوة على ذلك تولت تركيا ادوار الوسط في حوارات إقليمية مثل محاولات التقريب السورية الإسرائيلية في 2008 و المصالحة الفلسطينية و مشاركة المجموعات السنية في الانتخابات البرلمانية في العراق في 2005 .[1]

وفي الأخير يمكن القول أن من أهم العوامل السياسية التي أدت إلى بروز تركيا كدولة إقليمية إضافة إلى مواقفها المشرفة تجاه القضايا العربية العادلة هو تلك السياسة الحكيمة التي تبنتها تركيا مع جيرانها و القائمة أساسا على تصفير المشكلات مع دول الجيران ومد جسور التعاون بدل الخلافات ،هذا ما لقي ترحيب كبير من طرف دول الجوار وخاصة الجانب العربي وأعطى دفعا قويا لدور تركيا على المستوى السياسي.

المطلب الثاني: المقدرات الوطنية التركية

المقومات العسكرية:

يتيح الاتساع و العمق الجغرافي لتركيا إمكانية إنشاء القواعد العسكرية (الوطنية و التابعة لحلف شمال الأطلسي) ونشر القوات وتدريبها في كافة أنواع الأراضي (الجبلية ،البحرية ،وعلى امتداد الشواطئ النهرية) إمكانية سيطرة تركيا على مضيقي "البوسفور و الدردنيل "البحريين ذوي الأهمية الإستراتيجية المتحكمين في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية عبر البحرين الأسود و المتوسط.[2]

تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول أقصر الطرق البرية و الجوية الدولية بين الشرق و الغرب أي أن تركيا تمثل اتجاه الاقتراب الرئيسي إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

يتوافد إلى تركيا شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية 63805كم طرق و 10984كم خطوط سكك حديد و المواصلات البحرية 156 ميناء بحري و الجوية 38 مطارا منها 14 مطارا دوليا وهو ما يساعد على حرية المناورة بالقوات من اتجاه إستراتيجي إلى اتجاه إستراتيجي آخر.

---

[1] جليعمر علي ، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006** (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية) ، 2011 ، ص 98 .

[2] **المكان نفسه.**

يوفر اعتدال مناخ تركيا طوال العام تقريبا وخاصة في منطقة البحر الأسود ومنطقة شرق الأناضول صلاحية الأجواء لتنفيذ مهام القوات الجوية وصلاحية المياه لتنفيذ مهام القوات البحرية.

توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيات العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية المحلية و المشتركة والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات وعربات القتال و الصناعات الإلكترونية ونظم التسليح البحرية وقد قسمت تركيا مصانعها الحربية إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي:[1]

– مجموعة مصانع القوات المسلحة ،والتي تختص بأعمال الإصلاحات الرئيسية لنظم التسليح المختلفة .

– مجموعة مصانع القطاع العام والتي تغطي احتياجات القوات المسلحة من الأسلحة و الذخائر والمعدات الالكترونية .

– مجموعة مصانع القطاع الخاص، و التي تشارك بدور فاعل في تطوير الصناعات الحربية.

حجم القوات المسلحة التركية و تنظيمها :

القوات البرية :

يقدر حجم القوات البرية التركية حوالي 77 ألف جندي عامل إضافة إلى حوالي 325 ألف جندي مجند وتتشكل القوات البرية التركية في أربعة جيوش وحامية "أنقرة "موزعة كالآتي :

- ينفذ الجيش الأول التركي مهامه في القطاع الأوروبي في اتجاه دولتي بلغاريا،و اليونان إضافة إلى تأمين مضيقي "البوسفور و الدردنيل".
- ينفذ الجيش الثاني التركي مهامه في منطقة الأناضول في اتجاه دول إيران، العراق وسوريا.
- ينفذ الجيش الثالث التركي مهامه في منطقة شمال شرق الأناضول في اتجاه دولتي أرمينيا وجورجيا .
- ينفذ الجيش الرابع التركي مهامه في اتجاه دولة اليونان لتأمين بحر إيجة ويدخل الفيلق التركي الموجود في جزيرة قبرص تحت قيادته . تتكون حامية "أنقرة " من فرقة مشاة ميكانيكي وتتبع رئاسة الأركان العامة مباشرة.

القوات البحرية :

[1] **المرجع نفسه** ، ص 102 .

يقدر حجم القوات البحرية التركية بحوالي 48.60ألف جندي ،منهم حوالي 34500 ألف جندي مجند ومن أهم القواعد البحرية التركية :قاعدة سينوب وقاعدة الإسكندرونة، وقاعدة يومورتاليك.[1]

القوات الجوية :

يقدر حجم سلاح الجو التركي بحوالي 60 ألف جندي منهم حوالي (31.500) ألف جندي مجند ،ومن أهم القواعد الجوية التركية :قاعدة أزمير ،قاعدة أنقرة ،قاعدة سيلفي و قاعدة قونيه.

القوات شبه العسكرية :

- قوات حرس الحدود (الجندرما): يقدر عدد قوات حرس الحدود التركي بحوالي (100) ألف جندي عامل إضافة إلى حوالي (5000) جندي احتياط.

قوات خفر السواحل : يقدر عدد قوات خفر السواحل التركي بحوالي (3250) جندي.

ويحتل الجيش التركي بهذا العدد المرتبة السابعة بين جيوش العالم من حيث العدد و يتكون منتسبوا الجيش من 666.576 عسكري و 53 ألف و 434 موظف مدني . القوات المسلحة التركية هي ثاني اكبر قوة مسلحة تقف في حلف شمال الأطلسي بعد القوات المسلحة الأمريكية ،ويمكن أن تعتبر تركيا أقوى قوة عسكرية في منطقة الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل[2]، وتركز الأهمية الجيواستراتيجية لتركيا على الجانب العسكري وذلك ارتكازا على الأهمية الإستراتيجية لها في المجال العسكري والتي يمكن توضيحها كما يلي :

- طبيعة المنطقة ملائمة لإدارة العمليات العسكرية الإستراتيجية وصلاحية أجوائها لإجراء العمليات الجوية و مسطحاتها المائية لإدارة أعمال القوات البحرية على مدار العام تقريبا.
- السيطرة على مضيقي البوسفور و الدردنيل البحريين الاستراتيجيين والذين يتحكمان في حركة القوات.

---

[1] **المرجع نفسه ، ص ص 115- 116 .**

[2] باكير ، تركيا الدولة و المجتمع ، **مرجع سابق** ، ص 120 .

- توافر عدد مناسب من الموانئ البحرية على امتداد السواحل التركية والتي يمكن استخدامها كقواعد ونقط إيواء بحرية ،واستغلالها في عمليات النقل الإستراتيجي /التعبوي وحشد القوات في مسارح العمليات المختلفة .

وجود شبكة ضخمة من خطوط المواصلات و العديد من القواعد الجوية و المطارات، ما يوفر:

حرية المناورة الإستراتيجية للوصول إلى أي منطقة ذات أهمية إستراتيجية.[1]

العامل الاقتصادي:

حققت تركيا نقلة نوعي في الجانب الاقتصادي منذ وصول حزب العدالة والتنمية سنة2002 إلى الحكم بحيث يعتبر من أكبر الاقتصاديات العالمية حركية و حيوية، إذ يحتل المرتبة 16 عالميا بدخل قومي إجمالي يتجاوز 400 مليار دولار، ويساهم في التجارة العالمية بما يقدر ب 66 مليار دولار وبالتالي فهو أكبر اقتصاد في منطقة البلقان و الشرق الأوسط .

كما أن بصيب الفرد من الدخل القومي يتجاوز 11000 دولار (2013) و تمتلك تركيا إمكانات اقتصادية كبيرة ترشحه لأن يكون قوة إقليمية صاعدة بامتياز وتبذل جهود عديدة لاستخدام أمثل إمكانياتها ومواردها، إذ تمتلك تركيا محاصيل زراعية لها قيمتها الاقتصادية الكبيرة (القطن، السكر، التبغ، الفواكه) .

ووفقا لتقرير صادر عن مركز "ستراتفور" فإن الاقتصاد هو أحد أهم العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائدا، ففي عام 2006 حققت تركيا الثامن عشر للدول الأقل نموا في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت نموا مستمرا بين 5 و 8 % في السنة لأكثر 5 سنوات حتى الآن لتحل خلف بلجيكا و سويد مباشرة، وفي عام 2007 تقدمت تركيا مركزا لتحتل المركز 17 بناتج إجمالي يساوي حوالي 414 مليار دولار خلف هولندا و أستراليا مباشرة بعد أن كانت تركيا تحتل المركز 26 في العام 2002 و بواقع 183 مليار دولار.[2]

---

[1] **المكان نفسه** .

[2] عبد المالك محزم،"**البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير للعلوم السياسية و العلاقات الدولية (جامعة باتنة :كلية الحقوق قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية. 2009)، ص 21 .

كما تتراوح نسبة النمو الاقتصادي من 5 إلى 7.6% خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ صول حزب الحرية و العدالة الذي حقق نقلة نوعية في الاقتصاد التركي، ويعتبر الاتحاد الأوربي أهم شريك اقتصادي لتركيا، بحيث تمثل الصادرات التركية 14% من الصادرات الإجمالية نحو ألمانيا، و تستورد تركيا 17% من إجمالي الصادرات الألمانية، ثم بريطانيا حيث تتجاوز حجم نسبة التبادل التجاري 4 مليار جنيه إسترليني[1].

توجد الكثير من العوامل الاقتصادية التي أدت إلى بروز تركيا كقوة إقليمية منها :

إن موقع تركيا بين قارتي آسيا و أوروبا يعطي أهمية كبيرة لقطاع المواصلات من المنظور الاقتصادي،و الذي جعل منها جسرا ذا أهمية إستراتيجية للنظام الاقتصادي العالمي تمر عليه معظم الحركة الاقتصادية و التجارية و المائية العالمية كما تعد سوقا تجاريا واعدا.

أعطى موقع تركيا الإستراتيجي القريب من مراكز النفط العالمية (روسيا،إيران،الشرق الأوسط) ميزة إستراتيجية حيث تستورد أكثر من 80%من الغاز الطبيعي . من روسيا 60% ومن إيران 20% ونظرا لتجاورها الجغرافي مع الوطن العربي فإن لها خطوط أنابيب مع العراق و إمكانية مد خطوط أخرى من الخليج ومصر إليها عبر الأردن و سوريا. كما يمكن أن تعتبر تركيا في هذا المجال ممرا و مركزا لتوزيع النفط و الغاز إلى أوروبا التي تحتاج بشدة إلى هاتين المادتين.[2]

- تعد تركيا بوابة صادرات النفط والغاز الطبيعي وجسرا للطاقة من منطقة القوقاز (كازاخستان،أذربيجان،جورجيا) إلى أوروبا حيث يمر عبر أراضيها خط أنابيب (باكو،تبليسي ،جيهان) لنقل النفط الخام وخط أنابيب (القوقاز) لنقل الغاز الطبيعي .
- يساعد مناخ تركيا الجيد و المعتدل طوال العام تقريبا على صلاحية أجوائها الدولية و مياهها الإقليمية لحركة الملاحة ،الأمر الذي يدعم حركة التجارة العالمية و تحركات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات داخل منطقة الشرق الأوسط و القارة الأوروبية الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد التركي وبالتالي يصبح عامل يزيد من بروز دورها الإقليمي و العالمي .

---

[1] حسين طلال مقلد ، "تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة" ، **الشرق الاوسط** ، م 26 ، ع 1 (دمشق 2010) ص 381.

[2] محمد نور الدين "وجهة نظر عربية في التعاون و التنسيق العربي التركي"، **مجلة المستقبل العربي** ، ع 382 (ديسمبر 2011) ، ص 97 .

امتلاك تركيا لثروة مائية ضخمة حيث تعد السلعة الإستراتيجية المستقبلية والتي تضاهي قيمة الثروة النفطية خاصة بعد تبني تركيا إستراتيجية بيع المياه ودعوتها إلى إنشاء بنوك تختص بذلك ،ومسألة المياه هي قضية جد حيوية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وكل العالم.

- تؤثر المساحة الشاسعة وضخامة القوى البشرية في تركيا على توجهات المؤسسات الاقتصادية العالمية متعددة الجنسيات وتغريها لتصبح استثمارات نقدية ضخمة في الاقتصاد التركي إضافة إلى إدخال التكنولوجيا المتطورة لتركيا .

- كما تتفاوت الثروة الزراعية و الحيوانية و السمكية وتزدهر قطاعات الإنتاج الزراعي و الحيواني في منطقة جنوب شرق الأناضول .

- السياحة أيضا في تركيا لها نصيب في دفع الدور التركي إلى الأمام حيث أن تركيا بلد مقصود ومعروف بجمال مناظره الطبيعية ،ولاشك أن تسهيل إعطاء الفيزا أو إلغائها سيكون خطوة ثورية على هذا الصعيد .و قد جاء اتفاق إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني تركيا وسوريا بدءا من 13 أكتوبر 2009.[1] ليزيد من عدد تدفق السياح السوريين إلى تركيا ، الأمر الذي يحقق لتركيا عائدات معتبرة.

المقومات البشرية:

***السكـــــان:**

- يصل إجمالي تعداد سكان تركيا حوالي 71.892.808 مليون نسمة طبقا لإحصائيات عام 2008 و بلغ سنة 2011 حوالي 74.7 مليون نسمة، و في سنة 2013 بلغ عدد السكان 76.66مليون نسمة ويبلغ معدل النمو السكاني بها حوالي (1.013 %) سنويا حسب مؤسسة الإحصاء التركية.

- التوزيع السكاني: يعيش حوالي (75%) من السكان في المدن والباقي في المناطق الريفية.

الكثافة و التركيبة السكانية : تعد مدينة إسطنبول هي أكبر المدن من حيث الكثافة السكانية (10م ن) تليها العاصمة أنقرة Ankara (30.5 م ن) ثم أزمير IZMIR (2.2م ن) وبذلك تعد تركيا دولة شابة

[1] **المرجع نفسه** ، ص 99.

متوازنة نوعيا من حيث التركيبة السكانية ،حيث يمثل السكان الأقل من 14 عاما نسبة 24.4% ويمثل السكان الذين تتراوح أعمارهم من (15–64) عاما نسبة (68.6%) من تعداد السكان.[1]

***التركيبة المجتمعية :**

تتصف التركيبة المجتمعية التركية بأنها معقدة إذ تتكون مما يزيد عن (24) قومية أهمها الأكراد والعرب ويرجع سبب تشكلها إلى عهد الإمبراطورية العثمانية نتيجة امتداد مناطق نفوذها في آسيا وأوروبا وإفريقيا ويشكل الأتراك الغالبية العظمى من سكان تركيا ،حيث تصل نسبتهم إلى (70%) من تعداد السكان مقابل نسبة تتراوح ما بين (20–25%) من الأكراد و الباقون من جنسيات أخرى في مقدمتها الأرمن.[2]

الخصائص الاجتماعية و الثقافية:

تقع تركيا على حافة أحد خطوط الفصل بين العالمين الإسلامي و المسيحي ،كما تشكل نقطة تقاطع لهويات ثقافية متعددة حيث تتقاطع فيها الثقافة الأوروبية من جهة الغرب ،و الثقافة الروسية من جهة الشمال ،و الثقافة الأسيوية من جهة الشرق ،و الثقافة العربية من جهة الجنوب، ولهذا تعد تركيا بمثابة الجسر الوحيد بين كافة الأديان وبين مختلف الحضارات و الثقافات ،على اختلاف دياناتهم و حضاراتهم كما ساعدت الهوية الإسلامية لتركيا على الرغم من أنها ممزوجة بالعلمانية على إذكاء الهوية الثقافية الإسلامية التركية .

تأثرت الدولة التركية بالتيارات القومية و العلمانية، التي ظهرت بعد عصر التنوير في أوروبا وتحولت الدولة من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية المستقلة ،و التي قامت على نمط الدولة القومية في أوروبا ،وقد أسهمت التغيرات السياسية و الثقافية التي تلت ذلك في تكوين هوية جديدة للمجتمع التركي تميل إلى النمط الغربي .

طبيعة النظام السياسي:

---

[1] حسين طلال مقلد ، "**تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة**"، مجلة السياسة العامة ، م 26 ، ع 1 (دمشق 2010) ص 16.

[2] تركيا ،من موسوعة وكيبيديا الحرة ،مرجع سابق .

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي برلماني علماني شكليا ولقد شهد النظام عدة تحولات جذرية منذ وصول حزب "العدالة و التنمية" منذ العام 2002.حيث نجح في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الانتباه.و أصبح الجميع الآن يتحدث الآن عن "نموذج التركي" نظرا لنجاعته[1].

ويتميز النظام التركي في فترة حكم حزب التنمية والعدالة استعماله للقوة الناعمة كآدات ضاغطة على الصعيد الإقليمي هو أنه:

1) يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية و البارغماتية و الإعتدال.
2) يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة حيث تبحث الولايات المتحدة الأمريكية عنها والسعي إلى تعميم تجربتها .
3) يمثل نموذجا لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية و حكم قانون وعدالة و إصلاح وشفافية.

المبحث الثاني: الخصوصيات العامة لمنطقة الشرق الأوسط

المطلب الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط

إن مفهوم الشرق الأوسط لا ينصرف إلى منطقة جغرافية محددة فهو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، ويثير التساؤل عن ماهية التي على أساسها يوصف بهذه الصفة، أو بعبارة أخرى بالنسبة إلى ما هو شرق أوسط، ومع أي منطقة جغرافية أخرى يرتبط مما يجعل هذا المفهوم غير مرتبط حقيقة بالمنطقة ذاتها، كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط أكثر بقاع الأرض عرضة للاضطراب، فعلى هذه البقعة تتشابك المصالح الاقتصادية العالمية مع الضغوط السياسية الإقليمية، بحكم موقعها الاستراتيجي المهم، وعلاوة على تباين السياسات المحلية فان المنطقة تحتل مكانة بارزا

[1] بكير ، **مرجع سابق** ، ص 26 .

في الدراسات الإستراتيجية، وفي الوقت ذاته فان الدول العربية باعتبارها عنصرا أساسيا في إستراتيجية الغرب فهي تحتل مركزا هاما في شؤون المنطقة.[1]

الشرق الأوسط هي المنطقة الجغرافية الواقعة حول وشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط وتمتد إلى الخليج العربي، ويستعمل هذا المصطلح للإشارة للدول والحضارات الموجودة في هذه المنطقة الجغرافية، وقد سميت هذه المنطقة في عهد الاكتشافات الجغرافية من قبل المكتشفين الجغرافيين بالعالم القديم، وهي مهد الحضارات الإنسانية وكذلك مهد جميع الديانات السماوية.[2]

إن مصطلح الشرق الأوسط واشتقاقه من الشرق الأدنى واختلاف الرقعة الجغرافية وحدودها متفاوتة من آن لآخر، من المصطلحات القديمة الجديدة في الوقت نفسه، حيث أن النظرة إلى شرق الأوسط على أنه منطقة نفوذ ومصالح، وليس مجرد منطقة جغرافية، هو فكرة ظهرت من أفكار الولايات المتحدة الأمريكية في عام ،2004 لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية ضمن إستراتيجية بعيدة المدى، وبهدف فرض واقع جديد. كذلك فان ظهور مفهوم الشرق الأوسط وانتشاره يرتبط بتطور الفكر الإستراتيجي الإنجليزي، حيث استخدم هذا التعبير أول مرة عام 1902م بواسطة ضابط بحري أمريكي هو **الفريد ماهان** صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ، وتطور استخدام هذا المفهوم حتى جاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكده، فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط.[3]

وذاع هذا المفهوم في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ومع ذلك، فلا تزال هناك اختلافات عديدة حول تحديد المنطقة التي يشار إليها بهذا المصطلح، وان من أهم التعاريف الإقليمية للشرق الأوسط هو ما جاء في التعريف الإسرائيلي والتعريف العربي والأمريكي والتي كانت على النحو التالي:[4]

---

[1] صالح محمود القاسم، **دراسات إستراتيجية الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة ،1945-1989** (الامارات العربية : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009) ، ص18.

[2] عبد الجواد سيد، ،**تاريخ الشرق الأوسط** (الإسكندرية: دار الكتب المصرية للنشر والطباعة 2006) ، ص 22 .

[3] احمد سلامة، **الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟** (القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2005) ، ص23 .

[4] إبراهيم خليل العلاف ، "الشرق الأوسط" ، **مجلة علوم إنسانية** ، العدد 27 (2011) ، ص99.

تعريف شمعون بيريس:

يؤكد **بيريس** في كتابه " الشرق الأوسط الجديد" على " أن هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوروبية".[1]

تعريف الأمم المتحدة:

عرفت الأمم المتحدة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غرباً حتى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوبا، ولكن الأمم المتحدة عادت وأجرت دراسة حول سبل ووسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي عام 1989رأت أن التعريف السابق لا يفي بالغرض فعرفت المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والتي تضم اثنتين وعشرين دولة، بالإضافة إلى إيران وإسرائيل.[2]

تشكل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوروبا والأمريكيتين، وتتميز منطقة الشرق الأوسط بمكانة إستراتيجية هامة بالنسبة لجميع القوى الدولية، ويعود ذلك إلى أن المنطقة تحتل موقعاً وسطاً بين قارات العالم الثلاث (آسيا، وأفريقيا وأوروبا)، كما تتجمع في منطقة الشرق الأوسط معظم شبكات المواصلات العالمية جوية وبحرية وبرية، وتتحكم في عدد من الممرات المائية الهامة مثل مضيق هرمز، وباب المندب، وجبل طارق، فضلاً عن قناة السويس التي تعد شريان حيوي للملاحة العالمية، لأنها طريق بحري سهل قصير يصل دول الغرب الصناعية بجنوبي آسيا الغنية بالمواد الأولية والقوى البشرية، كما ويصل دول الغرب بالقارة الأفريقية الغنية أيضاً بالخامات اللازمة للصناعة مثل اليورانيوم والكروم والنحاس.[3]

كذلك تعد منطقة الشرق الأوسط من المناطق ذات الحساسية الشديدة للمتغيرات الدولية الهامة سواء كانت متعلقة بصعود وهبوط القوى العظمى، أو تلك المرتبطة بالاقتصاد والتكنولوجيا، حيث اكتسبت المنطقة أهمية كبرى في منظور المصالح الأمريكية والأوروبية، بسبب موقعها القريب من

---

[1] شمعون بيريس ، **الشرق الأوسط الجديد** (الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1994) ، ص199.

[2] إبراهيم محمد العناني ، **الخيار النووي في الشرق الأوسط** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010) ، ص58.

[3] عثمان سيد أحمد ، **دراسات في الشرق الأوسط** (القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، 2009) ، ص77.

الاتحاد السوفيتي سابقاً، ولامتلاكها للعديد من الموارد الاقتصادية خصوصاً النفط، والأيدي العاملة، والغاز إلى جانب معادن عديدة مهمة في بناء صناعات حيوية ترتكز على قاعدة واسعة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وبذلك تحول الشرق الأوسط إلى مسرح إستراتيجي مهم للقوى الصناعية الكبرى، لأنه يؤمن في السلم والحرب تدفق النفط والغاز والمواد الأولية، كما أن ممراته المائية تضمن السيطرة على العالم، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تربط أمنها القومي بأمن الشرق الأوسط الذي يمس مصالحها القومية، ويشكل العمود الحيوي في سياستها العالمية.[1]

يشكل الموقع الجغرافي لدول الشرق الأوسط حجر الزاوية في أهميتها الإستراتيجية، خاصة ما يتعلق بموقع اليابسة من الماء، وموقع السواحل من الداخل وارتباطها بالطرق البرية الداخلية، ويمكن في هذا الإطار التطرق إلى بعض عناصر الأهمية الإستراتيجية التي يضيفها الموقع لجغرافي للدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط.

والتي تشمل ما يلي:[2]

1-تتميز منطقة الشرق الأوسط من الناحية الجغرافية بموقع استراتيجي هام بين الشرق والغرب ويعتبر من أهم المنافذ البحرية التي تربط أوروبا وأفريقيا وآسيا، فطبيعة موقع دول الشرق الأوسط وتركيبتها السكانية، واتصالها بالصحراء من جهة، وبالبحر من جهة أخرى، جعل للمجتمعات الشرق أوسطية خصائص المجتمعات الحية المتحركة المنفتحة على المجتمعات والثقافات الأخرى، وذلك ما جعل دول الشرق الأوسط تستمد أهميتها الإستراتيجية من هذا الموقع الفريد.

2-توفر مياه منطقة الشرق الأوسط وسواحله الصالحة للملاحة مزايا إستراتيجية هامة للدول المطلة عليه، إذ تتميز السواحل بصلاحيتها لرسو السفن بينما تتميز مياهها بالهدوء وصلاحيتها للملاحة طوال العام.

3- ترتبط سواحل الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط بالطرق البرية في دول المنطقة وتوفر للداخل إمكانية الارتباط بالتجارة العالمية عبر الملاحة الدولية.

---

[1] **المكان نفسه** ، ص 79 .

[2] فيصل غازي ، " الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي" ، **مجلة آفاق العربية** ، ع 3 (1999) ، ص 18-41.

4-تضم منطقة الشرق الأوسط عدة بحار مثل البحر الأحمر والبحر الميت، كما يوجد بها خلجان مهمة مثل الخليج العربي، خليج العقبة، وخليج السويس، كما يوجد بها أنهار هامة ومتدفقة طوال العام مثل نهر النيل، ونهر دجلة، والفرات ناهيك عن المضايق التي تشرف عليها مثل مضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق البوسفور، والدردنيل، وقناة السويس ذات الأهمية البالغة، الأمر الذي يتيح له فرص التواصل التجاري والثقافي والحضاري مع أقاليم سياسية ومناخيه وتجارية مختلفة.

للشرق الأوسط أهمية إستراتيجية كبيرة جداً بين المناطق المحيطة بها، فهي حلقة وصل أو جسر بين دول وقارات العالم، مما جعلها من أكثر المناطق تأثراً وتأثيرا بالأحداث والتطورات العالمية، وأضفى على موقعها أهمية إستراتيجية دفعت القوى الكبرى وكذلك تركيا إلى محاولة السيطرة على المنطقة، واستغلال قدراتها الفريدة بالشكل الذي يخدم مصالحها ويحقق أهدافها .

المبحث الثاني:مقومات منطقة الشرق الأوسط

الشرق الأوسط منطقة شاسعة تشتمل على أجزاء من إفريقيا الشمالية، وجنوب غربي آسيا، وجنوب شرقي أوروبا .ويختلف العلماء بشأن الأقطار التي تشكل الشرق الأوسط. غير أن كثيرًا منهم يتفق على أن الإقليم يتكون من قبرص، ومصر، وإيران، والعراق، وفلسطين المحتلة، والأردن، والكويت، ولبنان، وعمان، وقطر، والبحرين والمملكة العربية السعودية، والسودان، وسوريا، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، واليمن. وتبلغ مساحة هذه الأقطار مجتمعة حوالي 9,694,000كم²، كما أن عدد سكانها يصل إلى حوالي 262 مليون نسمة[81].

وكثير من مناطق الشرق الأوسط صحراء حارة، غير أن واديي نهري دجلة والفرات في العراق ووادي نهر النيل في مصر كانا مهدًا لاثنتين من أولى الحضارات القديمة العظيمة في العالم وهما سومر ومصر القديمة. وقد تطورت هاتان الحضارتان في المنطقة بعد سنة 3500 ق.م. كذلك فإن هذه المنطقة انبثقت فيها الأديان السماوية الثلاثة: الإسلام والنصرانية واليهودية.

ومنذ ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي تمكن العرب المسلمون من فتح دول الشرق الأوسط، وأصبح ما يزيد عن 90% من السكان مسلمين. و يشكل المسلمون السنيون أغلبية، غير أن هناك عددًا كبيرًا من المسلمين الشيعة في كل من العراق وإيران. كما أن هناك أعدادًا قليلة منهم في بعض أقطار الشرق الأوسط.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط منطقة اقتصادية مهمة، إذ إنها تختزن في باطنها أكبر احتياطي للنفط كما أنها تعتبر أكبر منتج له في العالم. وقد تعرّضت كثيرًا لعدم الاستقرار السياسي و كثرة النزاع والتوتر.

في المجال الاقتصادي:

ظلت الزراعة لفترة طويلة أهم نشاط اقتصادي في الشرق الأوسط. ويعمل أكثر من نصف السكان بالزراعة. غير أن اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط خلال أوائل القرن العشرين قد غير إلى حد كبير اقتصاد بعض البلدان. وأصبح إنتاج النفط صناعة أساسية. وازداد التصنيع وخاصة المنتجات

[81] سيد،مرجع سابق،ص56.

المصنوعة من النفط (البتروكيميائية). وفي بعض البلدان مثل مصر فإن السياحة أصبحت من الصناعات الرئيسية.

1/الزراعة:

من بين المحاصيل الرئيسية التي ينتجها الشرق الأوسط الشعير، والقطن، والبرتقال، وقصب السكر، والتبغ، والقمح. وكثير من مزارعي الشرق الأوسط لا يملكون الأراضي الزراعية التي يعملون عليها. ولكن منذ الحرب العالمية الثانية تمكن عدد من هؤلاء من امتلاك أراضٍ زراعية صغيرة. وقد تضاعفت مساحة الأراضي الزراعية في كل من مصر والعراق والمملكة العربية السعودية وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. وكان ذلك نتيجة استعمال المخصبات والسماد والمعدات الأفضل وطرق الري المتطورة. وعلى كلٍ فما زال هناك كثير من المزارعين ممن يستخدمون الآلات الزراعية التقليدية والطرق العتيقة.

2/التعدين:

يعتبر النفط أهم المعادن التي ينتجها الشرق الأوسط. وبالمنطقة ثلاثة أخماس مخزون العالم من احتياطي النفط. والبلاد الرئيسية المنتجة للنفط هي إيران وقطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق. ويباع معظم إنتاج النفط لأقطار أوروبا واليابان.

وفي سنة 1960م سست بعض البلدان المنتجة للنفط منظمة الأقطار المصدرة للنفط وهي المعروفة اختصارًا باسم أوبك، وذلك لتتمكن من السيطرة على أسعار النفط. وحدث في أثناء الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973م أن عمدت بعض الدول العربية الأعضاء في منظمة الأوبك إلى إيقاف تدفق النفط أو تخفيض إنتاجها للدول التي كانت تقف في مساندة إسرائيل، وعندها ارتفعت أسعار النفط في هذه الأقطار ارتفاعًا ملحوظًا.

ومن بين المعادن التي تستخرج في الشرق الأوسط الفحم الحجري وخام الحديد والفوسفات. وتستغل مناجم الفحم الحجري في إيران وتركيا. ويستخرج الحديد في كل من مصر وتركيا. أما الأردن فإنها تستخرج خمس إنتاج العالم من الفوسفات[82].

[82] المرجع نفسه.

3/التصنيع:

إن دول الشرق الأوسط الصناعية الرئيسية هي مصر وإيران وتركيا. وتنتج هذه الدول الثلاث مجتمعة 6% من سكر العالم النقي، و5% من الأسمنت والمنسوجات القطنية. كذلك فإن الشرق الأوسط ينتج كمية قليلة من المنتجات التقنية مثل قطع غيار أجهزة الحاسوب والطائرات المقاتلة. وقد دأبت بعض الأقطار المنتجة للنفط منذ أواخر الستينيات على إقامة مصانع تعمل على الإفادة منه كالمملكة العربية السعودية. ومن بين صناعات النفط التي أنشأتها هذه البلدان صناعة (البتروكيميائيات)

الفصل الثالث: معالم التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

عاشت تركيا التأثير المباشر لجوّ ما بعد الحرب الباردة الذي تميّز بعدم الأمن، ونتج منه عدد من المشاكل الأمنية في جوارها. كانت القضية الأكثر إلحاحاً للدبلوماسية التركية في هذا السياق، تحقيق الانسجام بين محاور القوة المؤثرة في تركيا والبيئة العالمية الجديدة. خلال الحرب الباردة، كانت تركيا دولة طرفية ضمن الإطار الاستراتيجي لحلف شمالي الأطلسي (الناتو)، تعتمد على المحيط الجغرافي للتحالف الغربي. لكنّ المفهوم الاستراتيجي للناتو، تطوّر خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك فعلت حسابات تركيا لبيئتها الاستراتيجية. الوجود التركي في أفغانستان إشارة واضحة على هذا التغيير. لم نعد دولة طرفية بعد الآن.

و تركيا استطاعت إن تخطف الأنظار في الآونة الأخيرة و أن تحقق لنفسها دورا مهما على الساحتين الإقليمية و الدولية وبذلك ينبغي علينا معرفة عوامل صعود الدور الإقليمي التركي، وقد صنفناها إلى عوامل داخلية و أخرى خارجية ،ولهذا سنتعرف في هذا الفصل على أهم عوامل القوة التركية ودور هذه العوامل في دفع الدور التركي إلى الأمام .[83]

المبحث الأول: واقع السياسة الخارجية التركية إثر نهاية الحرب الباردة

المطلب الأول: أثر نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية التركية

أدت التغيرات الدولية الكبيرة التي أعقبت الحرب الباردة إلى إحداث انقلابات في مناخ السياسة التركية، على الصعيدين الخارجي والأمني،ما لبث أن اضعف روابط أنقرة بحلفائها الغربيين ،وفرض تشدد في العلاقات مع البلدان المجاورة كما في التطورات الإقليمية. [84]

كما شهدت السياسة الخارجية التركية سلسلة من التغيرات التي يمكن وصفها بالجذرية على مستويين:

---

[84] هاينكس كارمر ، **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** (السعودية : مكتبة العبيكان ، 2001) ، ص 165.

*المستوى الأول : محاولة ابتكار توازن جديد بين ارتباطات تعاونية عبر جملة من الأطوار متعددة القوميات القديمة والجديدة من جهة والمتابعة الجادة والمستمرة لمصالح قومية، يجرى تعزيزها وحمايتها عبر قدرة عسكرية مازالت تنمو بشكل متصاعد أكثر فأكثر عن ذي قبل من جهة أخرى .

*المستوى الثاني: فان النخبة السياسية التركية أصبحت أكثر إدراكا لضرورة إقامة علاقات خارجية تتجاوز حدود الأطر التقليدية للسياسة الخارجية لفترة قبل الحرب الباردة التي تجسدت في السعي الحثيث نحو الارتباط بمنظومة الغرب،هذا السعي الذي يمثل العمود الفقري للسياسة الخارجية التركية. [85]

لقد وفر انتهاء الحرب الباردة فرصة سامحة لتركيا من اجل تعديل وتطوير توجهات سياستها الخارجية على وقع ديناميكيات البيئة العالمية المتحولة عقب تفكك الاتحاد السوفياتي سيما أن عدم تطور نظام عالمي جديد تتفرع عنه أنظمة إقليمية فرعية جديدة ، كانت السبب وراء ظهور تهديدات أمنية جديدة لتركيا في المحيط الجيوسياسي مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز.[86]

و لقد عاشت تركيا التأثير المباشر لجوّ ما بعد الحرب الباردة الذي تميّز بعدم الأمن، ونتج منه عدد من المشاكل الأمنية في جوارها. كانت القضية الأكثر إلحاحاً للدبلوماسية التركية في هذا السياق، تحقيق الانسجام بين محاور القوة المؤثرة في تركيا والبيئة العالمية الجديدة. خلال الحرب الباردة، كانت تركيا دولة طرفية ضمن الإطار الاستراتيجي لحلف شمالي الأطلسي (الناتو)، تعتمد على المحيط الجغرافي للتحالف الغربي. لكنّ المفهوم الاستراتيجي للناتو، تطوّر خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك فعلت حسابات تركيا لبيئتها الإستراتيجية. الوجود التركي في أفغانستان إشارة واضحة على هذا التغيير. لم نعد دولة طرفية بعد الآن. تواجه تركيا ضغطاً لتولّي دور إقليمي مهم، ما خلق، باعتراف الجميع، توترات بين التحالفات الإستراتيجية الحالية والمسؤوليات الإقليمية الصاعدة. كان تحدّي إدارة هذه العلاقات ملموساً بحدة في الأزمات الإقليمية الأخيرة في القوقاز، البلقان، والشرق الأوسط. تبقى تركيا ملتزمة بتحقيق انسجام بين تحالفاتها الإستراتيجية الحالية وجيرانها والمناطق المجاورة.

المطلب الثاني: واقع السياسة الخارجية التركية –قراءة اثر صعود حزب العدالة و التنمية–

---

[85] فرح صابر ، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات ، 2012) ، ص 507.

[86] مصطفي جاسم حسين ، **الدور التركي الاقيمي للمدة 2002 و2010** (الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسة ، د ت) ، ص 03 .

تعريف بحزب العدالة والتنمية:

من المتغيرات التي حصلت في الساحة التركية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تمثلت في فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية في 03 نوفمبر 2002 بقيادة **رجب الطيب أردوغان** ،وعزز هذا الأخير العلاقات الدبلوماسية مع الدول القومية والإسلامية، ولقيت سياسة انعدام المشاكل مع الجيران التي انتهجها ونفذها وزير الخارجية التركي **احمد داوود أوغلو** نجاحا في بعض الحالات ،وتراجعت في دول الأخرى وثمة مؤشران رئيسيان لتغير السياسة الخارجية التركية الإيجابية نحو العرب والمسلمين .

المؤشر الأول : يتمثل في نزعة تركيا الإستقلالية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في جنوب شرق الأناضول تمهيدا لفتح جبهة ثانية في الحرب على العراق. كما حاول المسؤولون التركيون قطع الطريق على هذه الحرب عبر ابتكار آلية للتشاور الإقليمي مع ستة دول عربية وإيران ،سميت مؤتمر دول جنوب العراق .

المؤشر الثاني: فيتمثل في تبدل الموقف والخطاب إزاء إسرائيل عقب عملية "الرصاص المسبوب " ضد عزة 2008–2009م وبلغ التشدد التركي إزاء إسرائيل أقصاه عقب نشر ملخص لتقرير لجنة التحقيق بحادث "أسطول السلام أو الحرية" فأعلن **أوغلو** مرحلة جديدة من العلاقات مع إسرائيل عبر سلسلة من التدابير ضد تل أبيب ،بالإضافة إلى أن تركيا حصلت على وحدة التراب العراقي واستقلاله من الاحتلال الأمريكي 2003–2008. [87]

وسرعان ما توالت العثمانية الجديدة Neo Ottomanis التي كان **جينكيز تشاندوا** المعلق والمحلل السياسي ومستشار **أوزال** من ابرز المنظرين لها والذي أوصى أن تركيا يجب أن توضع لها رؤية إمبريالية ،ويؤكد في الوقت ذاته أن هذا التصور لا ينبغي أن يفسر بأنها ذات نظر توسعية أو إندفاعية ومغامرة بل بوصفها حرية حركة الناس والأفكار والبضائع في أراضي الإمبراطورية العثمانية. [88]

العثمانية الجديدة كما يعرفها زعيم حزب " الطريق القويم " **تورغوت أوزال** " هي وسيلة لتجاوز الاختلافات العرقية في تركيا ،من خلال الهوية الإسلامية تماما مثلما كان الوضع خلال العصور الإمبراطورية

---

[87] سعيد محفوظ عقيل ، **مرجع السابق** ، ص 55 .

[88] على مفلح محافظة ، **العرب والعالم المعاصر** (الاردن : دار التشر والتوزيع ، 2009) ، ص ص 420،421 .

العثمانية. فالدين يؤلف بين مسلمي الأناضول والبلقان فتكون تركيا في الفضاء العثماني السابق ،يعني أن تكون مسلما والعكس صحيح أما **نجم الدين اربكاف** زعيم حرب الوفاء ورئيس الوزراء السابق فيقول:

أما هدفه من هذه الإيديولوجية الجديدة هو " خلق تركيا العظمى كما فعل العثمانيون بالضبط " فالعثمانية الجديدة باختصار هي قيام تركيا بدور حيوي وفاعل في محيطها الممتد من الأدرياتيك إلى صور الصين مرورا بالشرق الأوسط أي تلك المناطق التي كانت في وقت مضى جزاءا من الدولة العثمانية ،وعليه فان العثمانية الجديدة هي نتاج الظروف التي ولد في ظلها كيان الجمهورية التركية .[89]

السياسة الخارجية التركية في عهد العثمانية الجديدة :

أصبحت تركيا بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في وضع يستحيل التوقف عنده ،وبات لابد عليها من التقدم إلى الأمام بسرعة عبر دور إقليمي واسع، ينطلق من البناء الداخلي للأمة وتحقيق التوافق المجتمعي ،كما يراعي الظروف الخارجية وإلا فإن التوقف في ظل التحولات العالمية يعنى التراجع ومواجهة الخطر الحتمي للتجزئة والضعف .

يرى الكثير من المفكرين على غرار **هاينكس كرامر** أن الجمهورية التركية التي أسست على مبادئ الكمالية ،إنما هي تقليدا لتراث الدولة العثمانية ولكن بصيغة جديدة ،وذلك راجع لمسارات تطور الفكر الكمالي ، حيث غالبا ما كان يبالغ في تفسير تلك المبادئ والتي في رأيه ضلت منفتحة نظريا فقط تحت شعارات إقامة الدولة الجديدة عن طريق التحديث السياسي والاقتصادي والاجتماعي ،وإما الواقع التركي كان يعكس مجموعة الالتزامات وقرارات إجبارية من الأعلى دون أي اهتمام بشان القاعدة. خاصة في التعامل مع القيم المجتمعية التي كانت مبنية على الدين، واستبدالها مباشرة بالعلمانية التي يقيد فيها إشارة للديمقراطية والمساواة ،في حين أن محاربة التغيير السياسي للدين لا تتوافق بالضرورة مع تشجيع الحريات الفردية ودعمها.

كما أن الليبيرية والديمقراطية لم تكن جزاءا من المبادئ الكمالية ،ولقد كان التفسير الواقعي لهذه المبادئ من البداية مثله مثل الممارسة للقادة الجدد وفي ظل الظروف التي كانت سائدة في تركيا عقد

---

[89] عبد المالك ، " **البعد الاقليمي السياسة الخرجية في ظل المعطيات الامنية الجديدة** " رسالة ماجستير غير منشورة(جامعة باتنة : قسم العلوم السياسية ، 2009) ، ص 48 .

العشرينيات فان هذا يبدو الأسلوب الوحيد القادر على تمكين سياسات **أتاتورك** التحديثية من تحقيق النجاح.[90]

كذلك شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة في الألفية وبداية بأحداث 11 سبتمبر 2001 الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مختلف بدرجة كبيرة، كما كان من قبل وخاصة مع اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية لمتابعة قضاياها بكيفية مباشرة وقيامها بالحرب على ما يسمى "الإرهاب"هذه البيئة ملائمة لتركيا من اجل الدخول في تفاعلات أمنية وإستراتيجية، في مختلف المناطق والأقاليم التي تتضمنها مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز وآسيا الوسطى.....الخ.

المطلب الثالث:القضايا المحورية الإقليمية في السياسة الخارجية التركية

يعد الدور التركي في القضية الفلسطينية وفي لبنان وسوريا والعراق و إيران احد ابرز القضايا العملية للسياسة الخارجية التركية:

دور تركيا في القضية الفلسطينية:

تعبر القضية الفلسطينية، قضية مركزية على جميع المستويات خاصة المستوى الرسمي في تركيا.

لقد أولت تركيا اهتماما كبيرا بالقضية الفلسطينية ولقد أتاح التصور الجغرافي الجديد لتركيا لعب دور قوي في الشرق الأوسط ،حيث عبر صانعوا السياسة التركية عن ذلك في العديد من تصريحاتهم، من ذلك وصف رئيس الوزراء السابق **بولنت أجاويد** عملية جنين في عام 2002 بأنها " إبادة جماعية " كما أدان رئيس الوزراء السابق **رجب طيب أردوغان** اغتيال الشيخ **احمد ياسين** عام 2004، و وصف وقوع خسائر جسيمة في صفوف المدنيين في مخيم رفح للاجئين بأنه " إرهاب دولة "[91]

---

[90] كارمر ، **مرجع السابق** ، ص27 .

[91] بولنت اراس ، " السياسة التركية اتجاه القضية الفلسطينية " ، انظر على الرابط التالي :
htt://www.atjazeeva.net/nr/57d6i77-3049-4e4c-b32f
(24-04-2015)

وكمثال على اهتمام تركيا الجدي بالقضية الفلسطينية ، فقد أنشأت المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي برئاسة السياسي والوزير السابق **غبي دنسيرلر** كما ازداد اهتمام تركيا بفلسطين مع إنشاء فرع الوكالة التركية للتعاون والتنمية TIKA في الضفة الغربية .[92]

وخلال انسحاب حكومة **شارون** من غزة ،عرض تركيا التوسط بين الإسرائيليين و الفلسطينيين إلا أن **شارون** رفض عرض وساطة تركيا وبادر **أردوغان** في ذلك الوقت بعرض مساعدة الفلسطينيين في مجال الاقتصادي بعد إعادة الانتشار الإسرائيلي، وكان أفضل مثال على ذلك هو مبادرة اتحاد الغرف و التبادل التجاري في تركيا TOBB بإدارة منطقة صناعة على الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة .

وكانت مبادرة "الصناعة لمبادرة السلام في فلسطين " هي مثال جديد للثقة بالنفس لدى الخارجية التركية وكبار الأعمال تحت إطار التصور الجغرافي الجديد الذي يحتفل بالتجارة كأساس لسلام دائم في المنطقة ،حيث يمكن لهذه المبادرة الحكومية أن تخلق أساس للتعاون بين فلسطين وإسرائيل وتركيا.

وعلى اثر الغزو الإسرائيلي في نهاية عام 2008 كان رد الفعل الرسمي جريئا وقويا ومنسجما إلى حد كبير مع رأي الشارع العربي والشارع التركي ، ولقد وصف الرئيس الوزاري السابق **رجب طيب اردوغان** التصرف الإسرائيلي انه يشابه ازدراء وعدم احترام لتركيا ،وانه جاء بعد 4 أيام من زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي **إيهود ألمرت** إلى أنقرة، لبحث الوساطة التركية في المحدثات الغير مباشرة بين إسرائيل وسوريا لهذا جاء الرد التركي في هذا السباق بتعليق الوساطة، و بتكثيف **أردوغان** لجولاته الدبلوماسية في الشرق الأوسط للبحث عن حل للوضع في غزة ، فزار كل من الأردن وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية كما أجرى محادثات مع الرئيس الفلسطيني **محمود عباس** للغاية نفسها.

وحمل **أردوغان** إسرائيل شان العديد من السياسيين المسؤولية عن المأساة الإنسانية في غزة وهذا الموقف فقد لا يبدو استثنائيا عندما تعلم انه سبق **لأردوغان** أن انتقد إسرائيل بنفس الطريقة، ردا على اعتداءاتها السابقة والمذكورة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.[93]

---

1 المكان نفسه .

2 المكان نفسه .

كما قام **أردوغان** بجولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من الحرب كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية **احمد داود أغلو** للمشاركة المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية حركة حماس والدولة العربية من ناحية أخرى.[94]

إضافة إلى ما سبق التحقت تركيا بمؤتمر قمة الدوحة العاجل للبحث الحرب على غزة واستقبلت عددا من الجرحى الفلسطينيين في مستشفيات العاصمة ، كما أرسلت قوافل من المساعدات العينية لأهالي قطاع غزة وحتى زوجة رئيس الوزراء لم تتوان في المشاركة في الحملة التضامنية مع غزة، عندما دعت للقاء تضامني شارك فيه عدد من زوجات الزعماء العرب والمسلمين .

وقد أثار **أردوغان** إعجاب قطاع واسع عن الشارع العربي، وردود فعل إسرائيلية معاكسة عندما وجه انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية في ملتقى **دافوس** الاقتصادي وانسحب من جلسة جمعته بالرئيس الإسرائيلي **شمعون بيريز** في 9 جانفي 2009 .

وعند عودته فجر اليوم التالي إلى مطار اسطنبول الدولي ، وجد **أردوغان** في استقباله عشرات الآلاف من مواطنيه مشيدين بموافقة ورافعين شعارات التأييد للقضية الفلسطينية.[95]

دور تركيا تجاه القضية العراقية:

خلال السنوات التالية للاحتلال الأمريكي للعراق ، أصبح العراق واحدا من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية ،وتنطوي سياسة تركيا تجاه العراق على بعدين أساسيين :

القضية الكردية، وسعي تركيا لتكون مصيرا رئيسيا للطاقة لأوروبا.

1- دور تركيا تجاه القضية الكردية :

تتمحور السياسة الخارجية التركية اتجاه القضية الكردية في :

- تصفية حزب العمال الكردستاني وحرمانه من إيجاد ملاذ آمن له في شمال العراق ، خاصة في ظل اتهام تركيا لحكومة إقليم كردستان بدعم حزب العمال الكردستاني .

---

[94] بشير نافع ، " السياسة الخارجية التركية واسئلة مابعد الحرب على غزة " ، انظر على الرابط التالي :
http://www.palestineremembered.com/ar/ (2015-04-10)

[95] **المكان نفسه .**

– الحيلولة دون انقسام العراق على أساس طائفي أو عرفي يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية عاصمتها مدينة كركوك الغنية بالنفط .

ولقد إتضحت معالم السياسة التركية تجاه العراق في خطاب **أردوغان** أمام نواب حزبه في 09 جانفي 2007 والذي أكد فيه على دعم وحدة العراق ورفض تقسيمه وتصحيح الخلل في التوازنات بين المجموعات العرقية ، وضرورة الإشراف الحصري للحكومة المركزية على ثروات النفط و المصادر الطبيعية الأخرى [96].

و لتحقيق أهدافها في العراق استخدمت تركيا العديد من الوسائل والتي تراوحت بيم خيار الضغط الدبلوماسي والخيار العسكري والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

أ/ فتح باب الحوار مع الأكراد في العراق: وذلك من خلال دعوة جلال طالباني لزيارة تركيا في فيفري2008، ولقاء **مراد أوزجلك** "المبعوث التركي الخاص" و **أحمد داوود أوغلو** المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية مع رئيس وزراء إقليم كردستان .

ب/ التهديد باستخدام القوة العسكرية: حيث هددت تركيا الأكراد أكثر من مرة بأنها ستستخدم القوة ضدهم إذا حاولوا الانفصال أو الاستيلاء على مدينة كركوك، ولقد شنت القوات التركية هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق عدة مرات منها كما حدث في أكتوبر 2008 .

ج/ احتفاظ تركيا بعدة قواعد عسكرية في شمال العراق، من بينها القاعدة الموجودة في دهوك، وباميرر وغيرها، وتظم هذه القواعد وحدات من الفرق الخاصة ووحدات الدعم من مدرعات و طائرات.

د/ التهديد بفرض عقوبات اقتصادية: يعتمد إقليم كردستان على تركيا اقتصاديا من عدة نواحي توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم، و يقدر عدد الشركات التركية العاملة بإقليم كردستان بحوالي 300 شركة.

---

[96] إسلام جوهر ، شادي عبد الوهاب : "سياسة تركيا نحو المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان"، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، ع 34 ، (جانفي 2009) ، ص 157،158.

و من جهة أخرى استعملت تركيا الورقة التركمانية لتبرير تدخلها في شمال العراق و لمنع الأكراد من السيطرة على مدينة كركوك و لقد لعبت تركيا دورا أساسيا في إنشاء الجبهة التركمانية و دعمها ماليا و سياسيا.[97]

و كما وقعت كل من تركيا و إيران على مذكرة تفاهم في افريل 2007 تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية و تبادل المعلومات الاستخباراتية لمحاربة حزب العمال الكردستاني و حزب الحياة الكردستاني.

إضافة إلى ما سبق تطمح تركيا أيضا إلى لعب دور أكبر في العراق ما بعد الاحتلال حيث ترى أن بإمكانها ملء الفراغ الذي خلفه الأمريكيون. فتركيا باعتبارها وسيطا محايدا و بلدا مسلما و عضوا في منظمة حلف الشمال الأطلسي من الممكن أن تتولى مسؤولية تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة.

2- سعي تركيا لأن تكون معبرا للطاقة في أوروبا:

سعت تركيا لأن تكون معبرا للطاقة من العراق نحو أوروبا و ذلك من خلال إنشاء مجلس التعاون الإستراتيجي بين تركيا و العراق و الذي يهدف إلى:[98]

- التنقيب عن النفط في جنوب العراق، حيث حصلت شركة " نفط تركيا" الحكومية على امتياز التنقيب عن النفط في جنوب العراق و كذلك تسويقه و لقد دعمت واشنطن هذه الاتفاقية كوسيلة لمنع تركيا من إبرام اتفاقيات للطاقة مع إيران.
- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك و جيهان طبقا لاتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.
- إنشاء شركة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية من خلال تركيا. لتحقيق هذه الأهداف فتحت تركيا قنوات اتصال واسعة النطاق مع القوى و القيادات العربية السنية و الشيعية، بما في ذلك قوى المقاومة، و أصبحت تركيا عضوا في لقاءات الدول المجاورة لتركيا.

دور تركيا إتجاه القضية السورية:

---

[97] **المرجع نفسه** ، ص 162، 163 .

[98] **المرجع نفسه** ، ص 164 .

تمحورت السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا على النقاط التالية:[99]

– تسوية قضية الخلاف حول مياه نهر الفرات حيث طالما اعتبرت تركيا نهر الدجلة و الفرات لا يخضعان إلى مفهوم النهر الدولي و إنهما يشكلان ثورة قومية تخص تركيا وحدها[100] فبعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك في أوت 2001 و الذي يدعو إلى التدريب المشترك و تبادل التكنولوجيا و إقامة مشاريع مشتركة، تم الاتفاق بين كل من سوريا و تركيا و العراق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008 يتكون من 18 خبيرا من كل دولة، لوضع مقترحات لمعالجة الخلاف حول قضية المياه.

– مواجهة التحدي الكردي، حيث قامت تركيا بالتنسيق و التعاون مع سوريا في التعامل مع محاولة امتلاك المزيد من عناصر التأثير لمواجهة التحرك الإيراني في المنطقة و لذلك فقد لعبت تركيا دورا مهما في فك العزلة السورية و الحيلولة دون الاستهداف الأمريكي لسوريا من خلال استخدام القناة الأوروبية الفرنسية، كما حثت الولايات المتحدة الأمريكية على فك العزلة السورية و الحوار معها.[101]

– كما نجحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا و إسرائيل لرعاية مفاوضات السلام الغير مباشر بين الجانبين من أجل التوصل إلى اتفاق سلام سوري إسرائيلي ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على السلام الإسرائيلي مع الفلسطينيين و لبنان، و لقد عقدت في إسطنبول في ماي 2008 و لقدت تلتها أربع جولات، و لقد حظيت هذه الوساطة التركية بدعم أمريكي و أوروبي خاصة بعد لقاء **أردوغان** مع الرئيس الفرنسي السابق **ساركوزي** في دمشق نهاية سبتمبر 2009، حيث اكتسبت هذه الوساطة طابقا و بعدا جديدين من خلال التنسيق و التعاون الفرنسي التركي الهادف إلى تحقيق السلام الشامل في المنطقة بكل أبعاده السورية و اللبنانية و الفلسطينية.[102]

---

[99] **المرجع نفسه** ، ص 165، 168.

[100] حسن بكر احمد، " العلاقات العربية التركية بين الحاضر و المستقبل دورية دراسات إستراتيجية" ، **مجلة البحوث الإستراتيجية** ، ع 41 ، (2000) ، ص 45 .

[3] إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، **سياسة تركيا إتجاه المشرق العربي**: العراق و سوريا و لبنان مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط العدد 43(جانفي 2009) ، ص 165– 168.

[102] مصطفى اللباد، الدور الإقليمي التركي: الملامح و الأسباب" ، انظر على الرابط التالي :
http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid=2029
(2015/05/03)

– تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الاقتصادي تهدفان إلى تنمية التجارة و السياحة و الاستثمار بين البلدين، كما تم التوصل إلى توقيع اتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 2007، و لقد زادت الصادرات التركية لسوريا بين عامي 2002 و 2003 بنسبة 37% كما تعد تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا، و يبلغ إجمالي حجم الاستثمار التركي في سوريا حوالي 400 مليون دولار.

– كما تكللت العلاقات بين تركيا و سوريا و إلغاء التأشيرة و فتح الحدود بين الجانبين في صيف 2009 و كذا إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين الدولتين عبر مدينة حلب السورية مما يعد تطورا هاما على صعيد الانفتاح التركي على الجوار العربي.

– زادت ملامح الدور أكثر فأكثر مع التوتر الذي جرى بين دمشق و بغداد و قيام تركيا الدولة غير العربية بالوساطة بين البلدين و بغض النظر عن نجاح الوساطة من عدمه، فقد كانت تركيا و مازالت وسيطا مقبولا من الطرفين العراقي و السوري.[103]

الدور التركي في إيران :

يمكن وصف العلاقات التركية الإيرانية بأنها "ليست حميمة ولا عدائية" ويعود ذلك إلى الحساسية الفائقة التي تحكم العلاقات بينهما، لأسباب تاريخية تتعلق بالنظرة المتبادلة إزاء الصراع "العثماني– الصفوي"، وأسباب معاصرة تتعلق بالأيديولوجية السياسية للبلدين والتنافس بينهما على النفوذ في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، إضافة إلى القضايا الأمنية المشتركة عبر الحدود.

منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 تعتقد "تركيا العلمانية" أن "إيران الراديكالية" تشكل خطراً على نظامها العلماني وترى أن صعود التيار الإسلامي في تركيا سببه إيران التي تمارس جهوداً لتصدير الثورة إلى تركيا. في المقابل، ترى إيران أن الحكومة التركية التي تحارب الإسلام والنشاط الإسلامي في تركيا باسم "حماية المبادئ العلمانية للدولة التركية" وكذلك علاقة تركيا المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى علاقتها الوثيقة مع إسرائيل والتي تتوطد يوماً بعد آخر وترتقي إلى مستوى الحلف، ترى طهران أن مجمل السياسة التركية هذه تشكل تحدياً لسياستها الخارجية.

في الوقت نفسه، تتقاسم أنقرة وطهران الهموم الأمنية المشتركة عبر الحدود، فالاتفاق الأمني

---

2 جوهر، عبد الوهاب ، **مرجع سابق** ، ص 150،151 .

الموقع بين البلدين في سبتمبر عام 1992 لم يحقق الثقة الكاملة بشأن المسائل الأمنية. وأنقرة تتهم طهران بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني وللإسلاميين في تركيا، فيما طهران تتهم أنقرة بتقديم الدعم لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية.

اقتصادياً و مع انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى عن روسيا برز عنصر جديد في العلاقات التركية– الإيرانية، وقد تمثل هذا العنصر في المنافسة على ربط هذه الجمهوريات اقتصادياً بمشاريعها الاستراتيجية خاصة في مجال مشاريع النفط والغاز.

أما بالنسبة لباقي الدول الإسلامية: دول الخليج العربي ودول المغرب العربي ومصر ونيجيريا وباكستان واندونيسيا وماليزيا.. الخ. فلا تكاد تكون هناك مشكلة سياسية بالمعنى الخلافي بين تركيا وهذه الدول. إنما تسعى تركيا إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع هذه الدول وتأسيس مجموعات اقتصادية معها كمجموعة الدول الثمانية: تركيا، مصر، باكستان، إيران، بنغلادش، نيجيريا، ماليزيا، واندونيسيا. والتي تأسست عام 1997 وقد عقد المؤتمر الأول لرؤساء المجموعة في اسطنبول في جوان 1997 وتحرص تركيا على تصدير منتجاتها وخاصة المواد الغذائية وبعض الآليات ومؤخراً الأسلحة إلى هذه الدول واستيراد المواد الأولية منها لا سيما النفط والغاز.

الدور التركي في لبنان :

تسعى تركيا لإيجاد قبول عربي رسمي وشعبي في المنطقة، و في هذا الإطار كانت لبنان ساحة مناسبة لتحرك تركي يوحى بقدرة أنقرة على دور إقليمي في المنطقة باعتبار أن لبنان يمثل احد الملفات الرئيسية الساخنة التي تتشابك فيها الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية. كما أن لبنان يمثل احد ركائز الدور الإيراني في المنطقة وهو يمثل ساحة وخط أول للمواجهة بين إيران من جهة و الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل من جهة أخرى، والتي بلغت ذروتها بالعدوان الإسرائيلي على لبنان في جويلية 2006 ، مما عزز الدور الإيراني في المنطقة ،وهي تسعى للعب هذا الدور من خلال سوريا ونفوذه التقليدي في لبنان حيث ترى تركيا انه مثلما كانت سوريا جسر إيران إلى لبنان فإنها أيضا يمكن أن تكون جسرا لتركيا في لبنان.[104]

1 **المرجع نفسه** ، ص ص 169، 170 .

كما حاولت تركيا المساهمة والتعاون مع فرنسا في حل الأزمة اللبنانية السياسية الأخيرة في ظل قدرتها على التواصل مع إيران وسوريا والسعودية، مقابل عدم معارضتها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

كما تحاول تركيا من خلال دورها في لبنان إثبات أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سيدعم المصالح الأوروبية والاستقرار في المنطقة.

من جهة أخرى تدرك تركيا أن مصلحتها استقرار الأوضاع في لبنان، خاصة وان الأخير يعد ساحة للمواجهة بين محوري (إيران، سوريا، حزب الله) من جانب والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جانب أخر.

قضية الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي :

من المعايير الموضوعة للانضمام الدول إلى الإتحاد الأوروبي نجد معايير **كونهاغن** السياسة، وهي مجموعة معايير سياسة وأصبحت محددات ثابتة للعضوية ومن ابرز تلك المعايير:

1/ وجود مؤسسات ديمقراطية، إحترام حقوق الإنسان.

2/ تبنى معايير اقتصاد السوق ،والقدرة على تحمل متطلبات منافسة وتقلبات الأسواق الأوروبية.

3/ القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية، بما في ذلك المساعدة في تحقيق أهداف الاتحاد وأن تتوافر لديها إدارة عامة قادرة على تطبيق قوانين الاتحاد وإدارتها في الممارسة.

4/ احترام المكاسب الشعبية والجماعات الأوروبية التي تفضل القواعد الموضوعة أوروبيا فيها.[105] واليوم تطلب أوروبا من تركيا قبول شروط العضوية التي وضعت في **كونهاغن** كما يجب عليها أن تقبل عشرين ألف قانون أوروبي وتطبقها في مجتمعاتها .

و سيكون قرار قبول تركيا قرارا بالاجتماع الكامل، و فضلا عن هذه الفصول هناك موضوعات سياسية تشكل حساسية لتركيا وهي:

أ- الاعتراف بقبرص اليونانية قبل إيجاد حل لمشكلة الجزيرة .

---

[105] لقمان عمر النعيمي ، **الاتحاد الاوروبي دراسة لمسيرة الانضمام** (الامارات العربية : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007) ، ص 39 .

ب- الاعتراف بحصول إبادة **أرمينية** عام 1915.

جـ- الاعتراف بالبطريركية في اسطنبول على أنها مسؤولية عالمية وليست خاصة بأرثوذكس تركيا .

ذكرت وثيقة مفاوضات العضوية أنها مرتبطة بقدرة الاتحاد على هضم تركيا في الاتحاد من ناحية عدد السكان، وما يترتب عن ذلك من تفرعات.....الخ

و خلال مدة المفاوضات التي قد تستغرق سنوات، تحصل الدولة المرشحة على مساعدات من الاتحاد بغية تسهيل مواكبتها الاتحاد اقتصاديا.[106]

المبحث الثاني: البعد الشرق أوسطي في السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: عوامل تحول الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

يمكن تقسيم عوامل تغير الدور التركي في المنطقة الشرق أوسطية على الأسباب التالية:

*الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ما يسمى بالنظام الإقليمي العربي، إضافة إلى التهديدات و التحديات التي باتت تركيا تواجهها و التي ينبع معظمها من الشرق الأوسط ،خاصة بعد احتلال العراق و التوترات المصاحبة له ،مما أدى إلى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو و إقناعها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي في مواجهة التحديات النابعة من منطقة الشرق الوسط ،ومن هذا المنطلق تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديات الأجندة الإقليمية و الوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى ابعد نطاق ممكن من الأراضي التركية .

*تعثر الدور الأمريكي في المنطقة: حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة إعطاء هامش حركة للقوى في المنطقة للاستفادة منه، و في هذا الإطار تأتي التحركات التركية مع كل من إيران و سوريا مصر و السعودية .[107]

*تعثر الجهود الخاصة بالانضمام إلى التحاد الأوروبي: حيث لا تزال أوروبا المسيحية تحمل في علاقاتها التركية تركة الصراع العثماني الأوروبي منذ العام 1453 م،حيث ترى أوروبا انه لا مكان لتركيا

---

[106] " اوربا في اثنى عشرة دوما ، التوسع وسياسة الجوار ، بعثة المفوضية الاوروبي " ، انظر على الرابط التالي : WW.DELSYR.EC.EUROPA.EU/AB/EUVOPE.IN 12.LESSOUS.

[107] جوهر ، عبد الوهاب ، **مرجع سابق** ، ص ص ، 150 ، 151 .

في المشروع الحضاري الأوروبي لكونها مختلفة حضاريا عنها [108] هذا من جهة، و من جهة أخرى يتخوف الاتحاد الأوروبي من أن انضمام تركيا سيجعل للاتحاد حدودا مشتركة مع منطقة الشرق الأوسط المليئة بالنزاعات و التوترات (إيران ،العراق و سوريا) و يقحمه في سياستها .[109]

بالمقابل تدرك تركيا أن دورها الإقليمي المتزايد في المنطقة سيؤدي إلى تحسين كبير في صورة تركيا لدى الاتحاد الأوروبي إذ أنها ستكون صمام الأمان المتقدم على تخوم الشرق الأوسط المجاور جغرافيا للاتحاد الأوروبي.

إذن فالرفض الأوروبي لتركيا يعد واحدا من الأسباب التي دفعت أنقرة على مراجعة العديد من خياراتها ،حيث ازدادت قناعة الدولة التركية بان أمنها القومي و مصالحها الاستراتيجية مرتبطة أكثر بمحيطها العربي و الإسلامي ،الأمر الذي يدفعها اليوم لإقامة شراكة إستراتيجية مع البلدان العربية و الإسلامية و الإفريقية أيضا.

*تمدد تركيا إقليميا في المنطقة بتكاليف سياسية اقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث أن الجدوى الاستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تماما في حالة الشرق الأوسط ،و تكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني و الذي استثمرت فيه إيران ماليا و إيديولوجيا لبناء شبكة من التحالفات مع الدول و الحركات، و الأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عاما، المقارنة بين مساحة التأثير التي يملكها كل طرف تشير بأن تركيا تتنافس مع إيران بأدوات جديدة و لكن بمدخل اقل كلفة سياسيا من إيران بكثير. [110]

*إن الشرق الأوسط هو المجال الجغرافي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية ،بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا و البوسنة حيث النفوذ الأوروبي.

---

[109] **المرجع نفسه** ، ص 152 .

[110] عمار جفال ، " التنافس الايراني التركي في اسيا و القوقاز " ، دورية دراسات استراتيجية (الامارات العربية : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2005) ، ص 106 .

*الصورة الايجابية لتركيا عند الشرائح العربية الواسعة، و الترحيب الغير مسبوق بهذا الدور من أوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة لأول مرة منذ قيام الجمهورية عام 1923م ، ووصل الأمر إلى حد الحديث عن"النموذج التركي" و ضرورة الاستفادة من الدروس التي يقدمها مثل التناوب السلمي على السلطة و إدماج التيارات السلامية في العملية الديمقراطية.[111]

*المصالح التركية الوطنية في المنطقة: و يمكن تلخيصها في:

أ/ تشكل الدول العربية أولا سوقا ممتازة للسلع التركية التي تحظى في المنطقة بتنافسية لا تحظى بها بالضرورة في السوق الأوربية.

ب/ تشكل المنطقة العربية بما تملكه من احتياطات للطاقة عامل جذب بأهمية استثنائية لتركيا التي يتزايد الطلب فيها على النفط و الغاز لعاملين أساسيين هما :تعاظم قدرات الاقتصاد التركي و طموح تركيا لكي تصبح معبرا لإمدادات الطاقة إلى أوروبا بما يعزز وضعيتها الاستراتيجية.

ج/ توافر تاريخ مشترك بين تركيا و العرب ووجود تقارب ثقافي و حضاري بينها و بين الدول العربية و هو ما لا يجعل تركيا عنصرا وافدا إلى المنطقة و يسهل قيامها بهذا الدور.

*التأثير الذي لعبه وصول حزب العدالة و التنمية إلى السلطة في تركيا على قيامها بدور إقليمي جديد في المنطقة، بحيث كان للخلفية الإيديولوجية التي ينطلق منها حزب العدالة و التنمية دورا كبيرا في توجيه سياسة تركيا الخارجية. و يرى الحزب أن دور تركيا كدولة تابع أصبح شيئا من الماضي ،و يجب أن تحتل مكانة جديدة لضمان أمنها و استقرارها تضطلع بموجبها بدور دبلوماسي و سياسي و اقتصادي فعال في منطقة كبيرة تكون فيها المركز من خلال استعمال "القوة اللينة"كنموذج داخلي يحظى بالاحترام العالمي سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا (كجسر يربط بين الشرق و الغرب، و كأمة إسلامية ، و دولة علمانية، و نظام سياسي ديمقراطي ،و كقوة اقتصادية رأسمالية) و القيام بدور أكثر فاعلية لرفع مكانة تركيا الدولية.[112]

---

[2] مصطفى اللباد ، " الدور الاقليمي التركي الملامح و الاسباب " ، انظر على الرابط التالى :
http :llwww .annidaa .orglmoduleslnewslarticle.php ?storyid=2029
(01l04l2015)

[112] جوهر عبد الوهاب ، **مرجع سابق** ، ص 154 .

المطلب الثاني:التفاعلات السياسية الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط

نالت منطقة الشرق الأوسط الاهتمام الكبير لدى مخططي السياسة الخارجية التركية، خاصة تجاه التغيرات الإقليمية، التي حدثت في هذه المنطقة بالغة الحيوية في الشأن الدولي، وبرزت تلك السياسة المتبعة من قبل الحكومة التركية، التي استلمت مقاليد الحكم بعد فوز حزب العدالة والتنمية برئاسة **رجب طيب أردوغان** بالانتخابات البرلمانية عام (2002)، فبدأت العلاقات التركية الشرق أوسطية تسجل تقدماً كبيراً وغير مسبوق في شتى المجالات السياسية،الاقتصادية، والثقافية، والعسكرية.

المجال السياسي:[113]

– ازدادت الزيارات الرسمية على مستوى الرؤساء والملوك، ورؤساء الوزراء، و الوزراء، والوفود وغيرها.

– أصبحت تركيا عضواً مراقباً في جامعة الدول العربية.

– انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

– ازدادت وتيرة الدبلوماسية المباشرة الهاتفية بين تركيا والدول العربية على مستوى الرؤساء، والملوك، ورؤساء الوزراء، والوزراء.

– تشارك تركيا في جميع الفعاليات الدولية، التي تقام على مستوى العالم سواء كانت في الدول العربية أو البلدان الأخرى، وتجري أثناء هذه الفعاليات لقاءات ثنائية عديدة بين المسؤولين الأتراك والعرب.

– أصبحت مدينة إسطنبول مركزاً للمؤتمرات الدولية، الأمر الذي أدى إلى انعقاد اجتماعات ومؤتمرات دولية عديدة فيها، وبهذه المناسبة زادت اللقاءات الثنائية بين المسؤولين الأتراك والعرب.

– بذلت تركيا جهوداً في حل الخلافات العربية في كل من لبنان، فلسطين، والعراق.

– توسطت تركيا بين سوريا وإسرائيل، وأشرفت على المفاوضات غير المباشرة لمدة ستة أشهر.

---

[113] جلال معوض ، " عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية– التركية " ، **المستقبل العربي** ، ع 227 ، (1998) ، ص 40 .

– تطورت العلاقات مع دول قادة إفريقيا، حيث أعلنت الحكومة التركية عام 2005 (عام إفريقيا)، واستضافت في عام 2008 (قمة التعاون التركي – الإفريقي) بحضور 49 دولة إفريقية بما فيها الدول العربية الواقعة فيها.

– تم التوقيع بين تركيا والبلاد العربية على العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم.

– تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق، وبين تركيا وسوريا، وألغيت التأشيرة بين تركيا وكل من العراق، وسوريا، وليبيا، والأردن، ولبنان، وأصبحت المنطقة الواقعة بين تركيا، وسوريا، والأردن، ولبنان منطقة حرة لتجول الأفراد، ونقل البضائع.

– تعلق تركيا أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع دول الخليج ومع مجلس التعاون الخليجي، وتبذل قصارى جهدها في سبيل ذلك، وعليه جاءت آلية الحوار الاستراتيجي، التي تشكلت عام 2008، بين تركيا ودول الخليج تتويجاً لتلك الجهود المباركة، وتهدف هذه الآلية لتطوير العلاقات على أساس مؤسسي، ولا شك أن هذه الآلية أول علاقة مؤسسية أسسها مجلس التعاون الخليجي مع دولة أخرى كآلية دورية ومنتظمة.[114]

ثانياً– المجال الاقتصادي:

– تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وكل من: مصر، والأردن، المغرب، فلسطين، وسوريا، وتونس.

– تم التوقيع على اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين تركيا وكل من: الأردن، والسعودية، تونس، الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، الكويت، السودان، سوريا، المغرب، لبنان، البحرين، وقطر.

– تم التوقيع على اتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين كل من: تركيا، ومصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، قطر، سوريا، تونس، الجزائر، البحرين، عمان، السعودية، السودان، اليمن، والإمارات العربية المتحدة.

– ازداد حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلاد العربية بشكل كبير، فمن أصل أكثر من 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية عام 2008م، فإن حصة الوطن العربي تقارب 17 مليار دولار، وقد نمت الصادرات التركية إلى البلدان العربية في الفترة ما بين 2000م–2007م، بمتوسط معدل سنوي مقداره 29.01%، ومنه أصبحت الصادرات التركية إلى الدول العربية تتركز بنسبة 70%، في خمس دول

[114] **المرجع نفسه** ، ص 42 .

عربية أساسية وهي: الإمارات العربية المتحدة، والسعودية، مصر، الجزائر، والعراق[115]، وتشير بعض التقارير إلى أن حصة التجارة الخارجية بين تركيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قاربت 623.6 مليار دولار عام 2010.

– كما شهدت العلاقات الاقتصادية التركية – العربية، قفزة نوعية منذ انعقاد المؤتمر الأول عام 2005، حيث ظهرت استثمارات عربية جديدة في تركيا قاربت 20 مليار دولار، مع نمو كبير في حركة التبادل التجاري، وتعاظم دور شركات المقاولات التركية في تنفيذ مشاريع مختلفة في بعض الدول العربية، وتأمل تركيا في جذب استثمارات عربية أخرى في السنوات القادمة تقارب 53 مليار دولار.[116]

– نجح حزب العدالة والتنمية في جذب الودائع العربية والإسلامية خاصة التي خرجت من بنوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لتحقيق التوازن بينها وبين الأموال الغربية، واليهودية في تركيا، وقد بلغت الأموال العربية عام 2006، ما يقارب من 20 مليار دولار من أصل 50 مليار دولار، هي قيمة الودائع في البنوك التركية.[117]

ثالثاً– المجال الثقافي:

ينتمي العرب والأتراك إلى بنية ثقافية شبه واحدة، تستمد عناصرها من الدين المشترك والتاريخ الواحد والمصير الواحد، وقد ازدادت في السنوات الأخيرة العلاقات الثقافية بشكل كبير بين تركيا والبلاد العربية، وذلك بتنظيم اجتماعات وعروض فنية، وإقامة المعارض الفنية وغيرها، كما انطلقت مؤخراً قناة تركية تبث برامجها باللغة العربية، إضافة إلى توافد عدد كبير من السائحين العرب إلى تركيا بسبب عرض المسلسلات التركية وغيرها، ويمثل العرب ثاني أهم مورد سياحي لتركيا بعد السياحة الأوروبية[118].

---

[115] أحمد خليل الضبع، " الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر " ، **السياسة الدولية** ، ع 131 ، (1998) ، ص 202 – 206 .

[116] **المكان نفسه** .

[117] **المرجع نفسه** ، ص 208 .

[118] الدكتور سيّار الجميل، **العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997) ، ص 151 .

وترى بعض الدراسات، أن سبب اندفاع تركيا نحو دول الشرق الأوسط هو إرساء قواعد نظام إقليمي في الشرق الأوسط تحت زعامتها وقيادتها، بحكم خبرتها، وتجاربها الطويلة، ونفوذها السياسي، وموقعها الجغرافي، وثقلها الدولي، باعتبار أنها عضو في حلف الأطلسي.

وقد اتبعت تركيا إستراتيجية عملية للتحرك نحو دول الشرق الأوسط؛ لتمتين العلاقات معها، وتتمثل في:[119]

-تقديم تركيا المساعدات الاقتصادية المحدودة.

-زيادة حجم الاستثمار المالي التركي في دول الشرق الأوسط.

-إرسال آلاف الخبراء والفنيين للعمل في شتى حقول النشاطات الاقتصادية، والفنية، والبضائع، ومحطات الطاقة والإدارة.

-عقد اتفاقات عديدة مع دول الشرق الأوسط لتنفيذ مشاريع تنموية من قبل الشركات التركية، وهي تهدف إلى تشغيل آلاف الأيدي العاملة، وتقليل نسبة البطالة المتفشية فيها.

المطلب الثالث :السياسة الخارجية التركية و أهم القوى الشرق الأوسطية

مثلت الأحداث الخارجية المتسارعة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من خلال أحداث الحراك العربي و تطورات الملف النووي الإيراني و التغييرات التي شهدتها بعض النظم الحاكمة في الخليج، عوامل جعلت السياسة الخارجية التركية تتفاعل معها وفقا لعدة معايير.و لاكتشاف هذه التفاعلات تقوم بدراستها تبعا لكل دولة على حدى .

1/ تفاعلات السياسة الخارجية التركية في مصر:[120]

- عبرت القيادة التركية عن اغتباطها لما أفرزتها ثورة 25 يناير بمصر و التي انتهت بتسلم الدكتور محمد مرسي مقاليد السلطة، ليمثل بذلك رئيسا إخوانيا تتسم سياسته بالتناسق مع مبادئ القيادة التركية

---

[119] **المكان نفسه .**

[120] علي حسين باكير، "تحديات السياسة الخارجية التركية"،أنظر على الرابط التالي:
http://www.albayan.co.uk/MGZArticle2.aspx?ID=3116
(23/03/2015)

التي تمثل هي الأخرى قيادة إخوانية. و قد برز تطور ملحوظ في العلاقات التركية المصرية في عهد محمد مرسي لتصل إلى حد الشراكة الإستراتيجية، كما تزايد الدعم التركي لمصر و اتفاق البلدين على عدة نقاط في السياسات الخارجية خاصة في ما يتعلق بموافقتها تجاه قضايا الشرق الأوسط خاصة "القضية الفلسطينية" و "القضية السورية"

– لكن مثل الانقلاب العسكري في مصر بتاريخ 03 جويلية 2013 نقطة حرجة على صعيد العلاقات بين البلدين و على صعيد مصالحها الإقليمية و الدولية، و قد وصل تدهور العلاقات إلى درجة سحب السفراء في نوفمبر 2013. و قد قال "**أوردوغان**" عقب هذا الحدث أنه لن يحترم أبدا أولئك الذين يستولون على السلطة بانقلاب و اعتبرت تركيا ما حصل في مصر ذا تأثير سلبي على مسار الديمقراطية في مصر و على المنطقة و على العالم. كونه يشكل أرضية لانزلاقات خطيرة.

– و انطلاقا من ذلك، يشير الباحث" **محمود سمير**" إلى أن هناك ثلاث سيناريوهات محتملة تجاه العلاقات التركية المصرية و التي تتمثل في:

– **<u>السيناريو الأول:</u>** ثبات الأوضاع الحالية للعلاقات المصرية– التركية و التي تتعز بأن الخيار الشعبي في مصر رافض للانقلاب و استمرار تحالف دعم الشرعية بفعاليات رفض الانقلاب بغض النظر عن المواقف الدولية منها:

– **<u>السيناريو الثاني</u>:** تزايد التدهور في العلاقات، و تتزايد فرض هذا السيناريو مع وجود احتمالات، أهمها: مواجهات إعلامية و سياسية بين مسؤولي البلدين و حدوث متغيرات دولية و إقليمية تصب باتجاه إضعاف الانقلاب في مصر، و استمرار صعود أسهم حزب العدالة و التنمية في تركيا.

– **<u>السيناريو الثالث:</u>** التقارب، و هذا السيناريو يربط بعدة عوامل مستقبلية أهمها أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على كل من تركيا و مصر في إطار ترتيبات إقليمية تشغل عدة ملفات، و تحسن الأوضاع الميدانية في مصر و احتمالية حدوث مصالحة فيها.

2/ تفاعلات السياسة الخارجية التركية في السعودي:[121]

ففي السعودية و بعد اعتداء الملك السعودي "سلمان بن عبد العزيز" في جانفي 2015، و انطلاقا من توجهات المملكة السعودية الجديدة في عهده و التي بدأت بتعيينات غير معهودة لأطراف كانت مهمشة

[121] المكان نفسه.

في البلاط و إقصاء أخرى كانت مؤثرة مع تبني سياسة أكثر انفتاحا مع كافة القوى بالمنطقة و على رأسها تركيا، يبرز أن السياسة الخارجية التركية تفاعلت بمنطق إجابي مع هذه التطورات و قد ترجم ذلك زيارة الرئيس التركي" **رجب طيب أردوغان**" إلى الرياض و اتفاق البلدين على عدد من القضايا و من بينها إنشاء غرفة عمليات مشتركة سعودية أمريكية– تركية وظيفتها التصدي لأزمات المنطقة و تحقيق الاستقرار و المصالحة بين أطرافها.

– تركيا تنظر إلى السعودية على أنها طرف فاعل في المنطقة و على هذا الأساس و بالرغم من أن العلاقات بين أنقرة و الرياض لم ترتقي إلى المستويات المطلوبة في السابق، تسعى أنقرة لإقامة شراكة إستراتيجية فاعلة مع السعودية.

– كما أن بقاء **أردوغان** في السعودية في الوقت الذي زار فيه الرئيس المصري "**عبد الفتاح السيسي**" الرياض. على الرغم من التوترات بين تركيا و مصر يشير إلى رسالة وجهها **أردوغان** للقيادة السعودية لكونه مستعدا لتقديم تنازلات خدمة للتحالف الاستراتيجي. و في هذا الصدد يشير العديد من المفكرين إلى أن السعودية من المرجح أن تسعى لبناء مثلث إستراتيجي بينها و بين مصر تركيا في السعي لمواجهة تبعات سقوط العراق و سوريا في أيدي الإرهاب من جهة، و التصدي للنفوذ الإيراني المتزايد بالمنطقة من جهة أخرى.

3/ تفاعلات السياسة الخارجية التركية في إيران:

– تمثل كل من تركيا و إيران دولتين محوريتين في الشرق الأوسط، و على مدى العقد الماضي لم تكتفي تركيا بتكثيف العلاقات الدبلوماسية مع إيران فحسب، بل توسعت أيضا في العلاقات الاقتصادية الرسمية، تعارض تركيا إطلاق العنان للأنشطة النووية الإيرانية، و مع ذلك تعتبر تركيا أن البرنامج النووي الإيراني أقل خطورة مما تقوم به بعض الدول الأوروبية، لذا ترى تركيا أنه لابد أن تحل الأزمة الإيرانية من خلال الجهود الدبلوماسية بدلا من فرض عقوبات اقتصادية أو تدخل عسكري، و تماشيا مع هذا الموقف، أبرمت تركيا و البرازيل صفقة مع إيران عام 2010، و عرفت باسم إعلان طهران و الذي كان بمثابة مفاجأة للغرب، و في الوقت نفسه حدث توافق دولي في الآراء بشأن فرض عقوبات على إيران بين الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و روسيا و الصين و في يونيو عام 2010، أقر مجلس الأمن الدولي حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران، و صوتت تركيا و البرازيل ضد قرار فرض العقوبات.

– كانت العلاقات التركية الإيرانية أكثر المواضيع إثارة للجدل فبينما اتفق المراقبون على حاجة تركيا للحفاظ على علاقات جيدة مع إيران لعدة أسباب، إلا أن صفقة التبادل النووي اعتبرت خطوة تفوق تركيا ، و ساد هذا التصور في أوروبا خاصة حيث اعتقد العديد من المراقبين الأوروبيين أن "إعلان طهران" فرض عملية المفاوضات الجارية حول النشاط النووي الإيراني بين العرب و إيران.

– تخضع سياسات تركيا تجاه إيران و موقفها من العقوبات على وجه الخصوص، لضغوط مستمرة بسبب انعدام ثقة الأوروبيين في إيران، و قد خلق ذلك حسب العديد من المتتبعين انطباعا بأن هناك تحولا في أولويات السياسة الخارجية التركية.[122]

4/ تفاعلات السياسة الخارجية التركية في إسرائيل:

– تشهد العلاقات التركية– الإسرائيلية تدهورا حادا، و هو أمر أثار مخاوف الأوروبيين بشكل خاص، بحيث يعتقدون أن العلاقات الثنائية بين تركيا و إسرائيل لن تكون كما كانت عليه خلال التسعينات و مع ذلك من الصعب التكهن بالانشقاقات التي قد تحدث بين تركيا و أوروبا بسبب الاختلافات الحالية. حتى الآن لم يؤثر تدهور العلاقات التركية– الإسرائيلية لحد الآن على علاقات أنقرة بواشنطن و الإتحاد الأوروبي، لكن هناك تصورات بشأن أن تتأثر العلاقات نتيجة الجفاء بين تل أبيب و أنقرة.

– و يعتقد الأوروبيون أنه في ضل غياب قنوات الاتصال بين كلتا الدولتين سيتراجع النفوذ التركي في الشرق الأوسط، في حين يرى متتبعون أن تركيا من خلال علاقتها مع إسرائيل و التي تتميز بالتدهور في ظل الهجمات التي تشنها القيادة التركية ضد تل أبيب زادت من شعبية تركيا في الأوساط الشعبية العربية بل و حتى الرأي العام الأوروبي أبدى تعاطفه مع تركيا إثر أحداث الاعتداء الإسرائيلي على السفينة التركية مرمرة الزرقاء.[123]

المبحث الثالث: تحديات الساسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط

المطلب الأول : التحديات الكبرى أمام السياسة الخارجية التركية

يمكن تحليل السياسة الخارجية التركية خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية في ثلاث فترات مختلفة، بناء على ثلاثة تحديات إقليمية ودولية في العقد الأخير؛ ففي الفترة الأولى من حكم حزب العدالة

[122] المكان نفسه.
[123] المكان نفسه.

والتنمية، تبنت النخب السياسية الجديدة نموذج سياسة خارجية جديدة تعطي الأولوية القصوى للتكامل والتعاون مع الدول الإقليمية، خاصة في مجالات الاقتصاد والدبلوماسية التي ستحوِّل السياسة الإقليمية من التفاهم المدفوع بالمصالح الأمنية المشتركة إلى علاقة أكثر مرونة ذات قيم مشتركة .[124]

لقد أصبحت سياسة المشاكل الصفرية في هذه الفترة بمثابة حجر الأساس في منهج السياسة الخارجية التركية، فأعادت صياغة أنشطتها الإقليمية في الشرق الأوسط، وتراجعت تدريجيًا عن الخطاب السياسي التقليدي للنخب البيروقراطية الأتاتوركية. ومع ذلك، مثّلت حرب العراق في 2003 تحديًا مباشرًا لأولويات السياسة الخارجية الإقليمية التي تشكّلت في ظل مبدأ سياسة المشاكل الصفرية، فقوضت أعمدة خطابها السياسي بشأن النظام الإقليمي. فمن خلال استخدام الدبلوماسية متعددة المستويات والأبعاد على المستوى الإقليمي والدولي، ساندت تركيا باستمرار التكامل الإقليمي للعراق، وحاولت بناء تفاهم مشترك وآلية دبلوماسية جماعية لاحتواء أزمته. ومن خلال الابتعاد عن التدخل بقيادة الولايات المتحدة، وسَّعت تركيا علاقاتها مع دول المنطقة بقدر بالغ من العناية.[125]

وفي الفترة الثانية من حقبة حزب العدالة والتنمية، ومع تزايد قوة تركيا الاقتصادية ودورها كوسيط سلام في المنطقة، بدأت أنقرة في تعميق علاقاتها مع الشرق الأوسط. وتزايدت "الاستقلالية الاستراتيجية" لتركيا في هذه الفترة تدريجيًا بفضل تنويع أنشطة السياسة الخارجية مع مختلف المناطق .[126] ومع ذلك، وجّه الحلفاء الغربيون انتقادًا لـ"سياسة الانخراط الجديدة" التي اتبعتها تركيا، فضلاً عن الانتقاد المستمر الذي وجهته المعارضة المحلية تجاه ما اعتبرته "تغييرًا في المحور الجيوستراتيجي" وانصرافًا عن التحالف الطويل المنتظم مع الغرب.

---

[124]Ahmed Davutoglu , " Turkey's Foreign Policy Vision: An Assess ment of 2007 " , **Insight Turkey** , Vol. 10, No.1(2008), pp. 77-96.

[125]مراد يشيلطاش ، إسماعيل نعمان تيلچي ، " السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية "، أنظر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/201312161033363304 86.htm (01/05/2015)

[126] Bulent Aras, " Turkey's Rise in the Greater Middle East " , **Peace-building in the Periphery**, Vol. 11, No. 1 March, 29-41-2009 .

وأدى انتقاد تركيا الرسمي لإسرائيل، وموقفها الاستراتيجي المختلف في المسألة النووية الإيرانية، وعلاقتها الوثيقة مع حماس، إلى زيادة حدة انتقاد سياسة "تغيير المحور الاستراتيجي"، وما إذا كانت تركيا تعمل كشريك للغرب في الشرق الأوسط، أم أنها تمنح أولوية للشرق الأوسط على توجهها الغربي. وبالرغم من الانتقادات الحادة من جانب أطراف داخلية وخارجية لتغيير أنقرة بوصلة سياستها الخارجية، إلا أنها حافظت بنجاح على سياسة المشاكل الصفرية كمحدد رئيس لأنشطة سياستها الخارجية.

وفي الفترة الثالثة من حقبة حزب العدالة والتنمية، حدث تغير في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية. فمبدئيًا، كانت تركيا تخطط لتكثيف علاقاتها مع الدول العربية، وتحاول تحقيق نموذج "التكامل الإقليمي". و كان ذلك جليًا في أنشطة أنقرة التي تهدف إلى المزيد من التكامل في المنطقة، مثل إلغاء تأشيرات الدخول مع عدد من الدول العربية، وتأسيس "مجالس تعاون إستراتيجي رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة. وكانت تركيا تهدف من خلال هذه الأنشطة إلى إحداث تغيير في سياسة "الأمر الواقع" في الإقليم.[127]

وقد شكّل الربيع العربي في 2011 تحديًا حقيقيًا لإستراتيجية السياسة الخارجية التركية؛ فقد كانت الثورات في العالم العربي مرغوبة، ولكنها غير متوقعة بالنسبة لأنقرة. وكان هذا هو السبب في أن حكومة **أردوغان** في البداية لم تكن حاسمة بشأن كيفية الاستجابة لهذه الانتفاضات الشعبية، مثلها في ذلك مثل حكومات معظم دول العالم. ومع ذلك، كان هناك شيء واحد واضح، ألا وهو الوقوف في صف المطالب الشعبية المشروعة في هذه الدول. ومع ذلك، اختلفت طريقة إظهار هذه المساندة من حالة لأخرى. وكان هذا يوضح كيف استجاب **أردوغان** فعلاً للتحديات التي واجهت سياسته الخارجية في المنطقة نتيجة الصحوة العربية؛ حيث انحاز إلى الشعوب التي كانت تثور ضد الديكتاتوريات المدعومة عبر عقود طويلة من الغرب.

وكما ذكرنا سلفًا؛ فإن مقاربة تركيا المضادة للمقاربة الغربية تجاه الربيع العربي فأقامت الخطر على ريادتها الإقليمية. هذا التهديد الذي فرضه الربيع العربي على الاستراتيجية الكبرى لتركيا يمثل تهديدًا مفتوحًا لهدف أنقرة المتمثل في زعامة التغيير في الشرق الأوسط. ولكن الأهداف الأولية للربيع العربي– مثل تطبيق الديمقراطية، وزيادة الحريات، وتلبية الحقوق الاجتماعية والأساسية– تحولت بسرعة إلى حالة

---

[127] يشيلطاش ، تيلچي ، **مرجع سابق** .

من الاضطراب، خاصة فيما يتعلق بالبيئة السياسية الفوضوية في هذه البلاد والأزمة المتردية في سوريا. وتحولت البيئة الاستراتيجية التركية جوهريًا من الاستقرار إلى الفوضى البنيوية، والتي يمكن تعريفها بـ"حالة من الاضطراب "تأثرت مباشرة بالأزمة في كل من سوريا ومصر وليبيا واليمن وتونس والعراق.[128]

وفي هذه الفترة، لم تقتصر التحديات التي تواجه تركيا على التحديات المتعلقة بالاستقرار الإقليمي، ولكنها تأتي أيضًا من الجماعات المنشقة في السياسة المحلية في تركيا. وبينما كانت الأزمة السورية تؤثر مباشرة على العلاقات الثنائية بين تركيا وكل من العراق وإيران وروسيا على المستوى الإقليمي، بالإضافة إلى تعاونها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة على المستوى الدولي، إلا أن حل الصراع داخل سوريا كان يمثل تحديًا مباشرًا للأمن المجتمعي التركي على المستوى المحلي .[129] وشهدت تركيا تعثرًا في سعيها لحل الأزمة في المنطقة بسبب الافتقار إلى إجماع بين الأحزاب السياسية ومختلف المجموعات الاجتماعية تجاه كل من الأزمة السورية والانقلاب العسكري في مصر. وعلى هذا النحو من التفصيل، أدى الربيع العربي –باعتباره التحدي الرئيس للطموحات الإقليمية التركية– إلى تحديث خطاب أنقرة الاستراتيجي في مواجهة الأزمة متعددة الأبعاد في المنطقة.

و تتعدد التحديات التي تواجهه الحكومة التركية على الساحة الخارجية، بفعل سياسات **أردوغان** ولعل خسارة تركيا لعضويتها غير لدائمة في مجلس الأمن الدولي أحد المؤشرات التي توضح ذلك، هذا بالإضافة إلى ما تشهده علاقات تركيا مع دول الإقليم من توترات وصراعات بفعل سياسات تركيا على مسرح العمليات الإقليم.

وقد ترتب على ذلك أن تضررت الصورة النمطية لتركيا على مستوى الإقليم، بفعل سياسات الدعم والمساندة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وعلى مستوى الإقليم، وهو الأمر الذي جعل تركيا وفق بعض الاتجاهات لا تختلف عن إيران كونها تدعم تنظيمات محلية داخل العديد من الدول العربية، بغرض تمديد النفوذ والسيطرة على بعض الجماعات داخل الدول العربية.

---

[128] ZiyaOnis, " Turkey and Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", **Insight Turkey**, Vol. 14, No. 3, (2012) pp. 45-63.

[129]ZiyaOnis , **Ibid** , p 87.

وقد ساهم في تضرر صورة تركيا الخارجية موقفها الداعم للتيارات الإرهابية على الساحة السورية وفي العراق، وتسهيل عملية عبور المقاتلين عبر حدودها مع الدولتين، والتلكؤ في دعم التحالف الإقليمي –الدولي لمحاربة تنظيم "**داعش**".هذه العوامل أسهمت في تراجع الحديث عن "النموذج التركي" على المستوى الأكاديمي والإعلامي والشعبي، ولم تعد تركيا على المستوى الرسمي تشكل فرصة بالنسبة لدول المنطقة وإنما في أغلب الأحيان تمثل عبء إقليمي.

إن هذا التطور بات تدفع بعض النخب السياسية التركية للبحث عن آليات التعاطي معها، ذلك إلى الحد الذي دفع بعض القوى التركية للحديث عن أن تركيا في حاجة إلى إجراء إصلاحات عاجلة في مسار سياساتها الخارجية، والعمل دوليا على تحسين صورتها. بيد أن رجب طيب **أردوغان** ما زال يصر على انتهاج ذات السياسات، بما قد يفضى إلى مخاطر محدقة بـ"قوة تركيا الناعمة" التي استثمرت فيها كثيرا، ورجت لكونها دولة ديمقراطية لا تتدخل في شئون الدول الأخرى.[130]

المطلب الثاني: مستقبل الساسة الخارجية التركية بمنطقة الشرق الأوسط

انطلاقاً من المعطيات التي تم التطرق إليها (كماً وكيفاً) يمكن استخلاص مجموعة من المسارات (الاحتمالات المستقبلية) للتحدث عن مستقبل السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط على النحو التالي:

- **المسار الأول: زيادة نفوذ ودور السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط**

انطلاقاً من المؤشرات الإيجابية التي تحققها تركيا على المستوى الداخلي لا سيما فيما يتعلق بالشق الشق الاقتصادي والاجتماعي، فإن هذا بدون شك سيكون بمثابة دفعة قوية للسياسة الخارجي التركية في منطقة الشرق الأوسط، ويجعلها معادلة قوية مستقبلاً بمنطقة الشرق الأوسط ومنافس للقوى الإقليمية والدولية، وهذا المسار معزز بقوة مستقبلاً لا سيما أمام حالة "الستاتيكو" التي تعيش فيها منطقة الشرق الأوسط.

---

130 محمد عبد القادر خليل ، " تحديات متصاعدة: تركيا.. أردوغان من فرصة إلى عبء " ، انظر على الرابط التالي : (13-04-2015) http://www.acrseg.org/36638

و من أبرز الملامح (المظاهر) التي قد تساهم في تشكل هذا المسار نجد ما يلي:

1- تزايد الأدوار السياسية والدبلوماسية التي تسعى من خلالها الدولة التركية التأثير على الدول الشرق الأوسطية كطرف ثالث (وسيط) لإدارة الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط، والتي تتراوح بين دبلوماسية المسار الثاني والندوات و ورشات العمل لمناقشة مختلف القضايا العالقة، خاصة فيما يتعلق بالقضية العراقية، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات الداخلية والبينية والصراع في كل من سوريا واليمن.

2- إذا كانت السياسة بمثابة "العظام" فإن الاقتصاد هو اللحم الذي يكسوها، وهذا ما تدركه تركيا، لذلك فهي تحاول تعزيز علاقاتها الاقتصادية فبمختلف القطاعات مع دول الشرق الأوسط مدركة أنها ورقة ضاغطة للتأثير على سياسات دول الشرق الأوسط باعتبارها، فهي سلة غذاءه" وحلقة الوصل بينه وبين أوروبا.

ومن هنا فإن تعزيز علاقات التعاون التركي مع دول الشرق الأوسط على نحو إيجابي يعزز النفوذ المجال التركي بالمنطقة مستقبلاً.

3- انتشار الصراعات بمنطقة الشرق الأوسط يعطي المسؤولية لتركيا كفاعل ينتج الحلول باعتبارها دولة قوية ومحورية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعطي دفعة كبيرة لتوجه تركيا نحو الشرق الأوسط.

4- إدراك تركيا بأن اكتمال العضوية في البيت الأوروبي لن يكتمل بالرغم من التزامها الكبير بشروط "**كوبنهاغن**" نظراً للمتغير الديني يجعل منطقة الشرق الأوسط في أولوية توجهات السياسة الخارجية.

<u>مسار الحفاظ على الوضع القائم:</u>

إن وجود توازنات لتوزيع القوى بشكل هرمي ومتوازن بين القوى الدولية والإقليمية (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، الاتحاد الأوروبي، روسيا، تركيا، إيران وغيرها) يجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة أو مسرح للتنافس الدولي والإقليمي، وهو ما يتجسد حالياً في المنطقة.

وما يرجح هذا المسار أيضاً هو زيادة النفوذ الإيراني على المستوى الإقليمي لاسيما بعد تحسين العلاقات الإيرانية الغربية في إطار الليونة التي تميز بها الطرف الإيراني في مفاوضاته مع الولايات المتحدة والغرب، وتخفيف العقوبات عليها، وهو ما جعلها قوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط تنافس تركيا على مكانتها وهو ما يتجسد في الوقت الحالي.

- **مسار تراجع الدور التركي في الشرق الأوسط:**

يطرح هذا المسار أيضاً كاحتمال مستقبلي يتراجع فيه الدور والنفوذ التركي في المنطقة في حالة وجود النقاط التالية:

1- توتر العلاقات مع دول الشرق الأوسط خاصة مصر والعراق والسعودية نتيجة لتناقض الرؤى حول الكثير من القضايا.

يضاف إلى هذا تعارض المشاريع السياسية (أخونة وعثمنة المنطقة، نشر الفكر الوهابي، الفكر القومي بمصر وغيرها).

احتمال وجود احتجاجات شعبية كبرى بتركيا قد تساهم في تغيير توجهات السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط التي يصفها الكثير من المفكرين بأنها "سياسات إملائية من الغرب والولايات المتحدة" على تركيا لتجسيد مشروع "سايكس بيكو ثاني" يؤدي إلى تقسيم منطقة الشرق الأوسط وتوزيع الأدوار فيها وفقاً لما تفتضيه المصلحة.

خاتمة

تمثل منطقة الشرق الأوسط منطقة ذات أهمية استراتيجية بارزة و تظهر كافة القوى الكبرى الدولية و الإقليمية حاضرة من خلال سياسيات تسعى لضمان نفوذها و حفظا لمصالحها بالمنطقة.

تركيا و التي برزت قوة اقليمية خلال السنوات الأخيرة مستندة لما تمتلكه من عناصر القوة التي تعززت بإنجازات اقتصادية و دبلوماسية بارزة في ظل حكم حزب العدالة و التنمية و انطلاقا من موروثات تاريخية و حضارية ترتبط بدور تركيا البارز عبر تاريخها في المنطقة فيحدث التفاعل بين انجازات الماضي و معطيات الواقع الجديد لتتجسد السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط حيوية تجسدها دبلوماسية نشطة حاضرة بقوة في كافة القضايا المحورية بهذا الفضاء الجغرافي و الذي يشهد حراكا كبيرا و وضعا يتسم باضطرابات متنوعة تتراوح بين صراع حضاري و تنامي حركات الإرهاب و التطرف في بيئة تشهد انفلاتا غير مسبوق يجعل من المصالح الدولية مهددة بشكل كبير في منطقة تمثل حيزا لتقاطع المصالح العالمية .

فدراسة هذا الموضوع تظهر واقع توجه السياسة الخارجية التركية و الذي يمثل محصلة تفاعل بين ما تشهده البيئة الداخلية التركية و الوضع الشرق اوسطي في ظل تنامي معطيات القوة التركية بما يحتم ان تتواءم سياستها الخارجية و تتفاعل مع الوضع بالمنطقة بما يعكس حجم قوتها.

الكتب :

– أوغلو ، احمد داوود. **العمق الاستراتيجي موقع تركيا و دورها في الساحة الدولية** ، ترجمة : محمد جابر ثلجي ، طارق عبد الجليل بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2001.

–الجميل، سيّار . **العرب والأتراك، الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 .

–النعيمي ، لقمان عمر . **الاتحاد الاوروبي دراسة لمسيرة الانضمام** ،الامارات العربية : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007

– النعيمي، أحمد نوري . **السياسة الخارجية**. الأردن:دار زهران للنشر والتوزيع ، 2010 .

– القاسم ، صالح محمود ، **دراسات إستراتيجية الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة ،1945–1989** الامارات العربية : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، 2009

– بدوي، محمد طه . **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**. (بيروت : دار النهضة العربية ، 1970.

–بيريس، شمعون. **الشرق الأوسط الجديد**. الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1994.

– بيلس، جون و سميث، ستيف.**عولمة السياسة العالمية**. الإمارات : مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

–باكير ،علي حسين و آخرون . **تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج** .الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات ، د ت.

– جندلي، عبد الناصر. **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2007.

– جاسم حسين ، مصطفي . **الدور التركي الاقيمي للمدة 2002 و2010** . الجامعة المستنصرية: كلية العلوم السياسة ، د ت .

– جفال ،عمار . " التنافس الايراني التركي في اسيا و القوقاز " ، دورية دراسات استراتيجية .الامارات العربية : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2005

–دني،إيمان. **الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** الإسكندرية: مكتبة الوفاء

القانونية،2014.

-حسين، بوقارة . **السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل .** الجزائر : دار هومة للنشر والتوزيع ، 2012 .

- سيد، عبد الجواد .**تـاريخ الشـرق الأوسـط.** الإسكندرية: دار الكتب المصرية للنشر والطباعة 2006 .

- سلامة، احمد. **الشرق أوسطية، هل هي الخيار الوحيد؟** .القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر،2005.

- سيد أحمد ، عثمان. **دراسات في الشرق الأوسط** . القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، 2009 ، ص77.

- سليم، محمد السيد ، "**تفسير السياسة الخارجية.** الرياض: جامعة الملك سعود، 1980

- سليم، محمد السيد . **تحليل السياسة الخارجية.** القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط2،1998

-محمود الأقداحي ، هشام. **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية،** مصر : مطبعة الإسكندرية ، 2012.

-محمد العناني ، إبراهيم. **الخيار النووي في الشرق الأوسط** . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 .

- محمود،خلف، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية.** عمان: جامعة العلوم التطبيقية ، 1997.

- مقلد، إسماعيل صبري. **العلاقات السياسية الدولية - دراسة في الأصول والنظريات-** . الكويت: منشورات دار السلاسل، 1985.

-علي ، جليعمر. **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991-2006.**السليمانية : مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2011.

- غضبان ، مبروك. **مدخل للعلاقات الدولية.**عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2007 ، ص16 .

- فرج، أنور محمد. **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة.**السلمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

-كارمر ، هاينكس. **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد**. السعودية : مكتبة العبيكان ، 2001.

صابر ، فرح ، **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** . الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات ، 2012 .

المجلات :

-إسلام ، جوهر و شادي ، عبد الوهاب . " سياسة تركيا نحو المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان " ، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، ع 34 ، (جانفي 2009)

-فلاح، صايل و السرحان، مقداد . " أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات الترقية العربية:2002-2011 " ، **المجلة الأردنية للعلاقات الإجتماعية**، م 06 ، ع 02 . 2013.

- مقلد، حسين طلال . "تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة" ، **الشرق الاوسط** ، م 26 ، ع 1 . 2010 .

- نور الدين ، محمد . وجهة نظر عربية في التعاون و التنسيق العربي التركي ، **مجلة المستقبل العربي** ، ع 382 ، (ديسمبر 2011) .

-الضبع ، أحمد خليل . " الاقتصاد التركي مسيرة محفوفة بالمخاطر " ، **السياسة الدولية** ، ع 131 ، (1998)

- خليل العلاف، إبراهيم . "الشرق الأوسط " ، **مجلة علوم إنسانية** ، العدد 27 . (2011) .

-- غازي ، فيصل . الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي ، **مجلة آفاق العربية** ، ع 3 (1999).

-معوض ، جلال . " عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية " ، **المستقبل العربي** ، ع 227 ، (1998)

- مقلد ، حسين طلال. "تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة". **مجلة السياسة العامة** ، م 26 ، ع 1. (2010) .

-حسن بكر ، احمد، " العلاقات العربية التركية بين الحاضر و المستقبل دورية دراسات إستراتيجية" ، **مجلة البحوث الإستراتيجية** ، ع 41 ، (2000) .

-إسلام ، جوهر و شادي ، عبد الوهاب . "سياسة تركيا نحو المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان " ، **مجلة أوراق الشرق الأوسط**، ع 34 . (جانفي 2009)

-فلاح، صايل و السرحان، مقداد. "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات الترقية العربية:2002-2011"، **المجلة الأردنية للعلاقات الإجتماعية**، م 06 ، ع 02 . 2013.

- مقلد، حسين طلال . " تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة " ، **الشرق الاوسط** ، م 26 ، ع 1. 2010 .

- نور الدين ، محمد . وجهة نظر عربية في التعاون و التنسيق العربي التركي ، **مجلة المستقبل العربي** ، ع 382 ، (ديسمبر 2011).

-- غازي ، فيصل . الجانب الإقليمي في مشروع الأمن الشرق أوسطي ، **مجلة آفاق العربية** ، ع 3 .(1999).

-معوض ، جلال . " عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية " ، **المستقبل العربي** ، ع 227 ، (1998)

- مقلد ، حسين طلال . " تركيا و الإتحاد الأوروبي بين العضوية و الشراكة "، **مجلة السياسة العامة** ، م 26 ، ع 1، ('2010) ص 16.

- جفال ، عمار . " التنافس الايراني التركي في اسيا و القوقاز " ، دورية دراسات استراتيجية .الامارات العربية : مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية ، 2005 .

المحاضرات :

- جندلي ،عبد الناصر. **محاضرة بعنوان : تحليل السياسة الخارجية**، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، 2008 .

مواقع إلكترونية :

-" اوربا في اثنى عشرة دوما ، التوسع وسياسة الجوار ، بعثة المفوضية الاوروبي " ، انظر على الرابط التالي :

WW.DELSYR.EC.EUROPA.EU/AB/EUVOPE.IN 12.LESSOUS

-باكير، علي حسين. " **تركيا الدولة و المجتمع (المقومات الجيوسياسية و الجيوستراتيجية) النموذج الإقليمي و الارتقاءالعالمي**" ، انظر على الرابط التالي : http://www.Aljazzera.net

-بولنت اراس ، " السياسة التركية اتجاه القضية الفلسطينية " ، انظر على الرابط التالي :
htt://www.atjazeeva.net/nr/57d6i77-3049-4e4c-b32f

-بشير نافع ، " السياسة الخارجية التركية واسئلة مابعد الحرب على غزة " ، انظر على الرابط التالي :
http://www.**palestine**remembered.com/ar/

-مصطفى اللباد، الدور الإقليمي التركي: الملامح و الأسباب" ، انظر على الرابط التالي :
http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid=2029
(2015/05/03)

-مصطفى اللباد ، " الدور الاقليمي التركي الملامح و الاسباب " ، انظر على الرابط التالى :
http :llwww .annidaa .orglmoduleslnewslarticle.php ?storyid=2029

-مراد يشيلطاش ، إسماعيل نعمان تيلچي ، " السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية "، أنظر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/201312161033336330486.htm

- محمد عبد القادر خليل ، " تحديات متصاعدة: تركيا.. أردوغان من فرصة إلى عبء " ، انظر على الرابط التالي :

http://www.acrseg.org/36638

مراجع بالغة الاجنبية :

Comparing Foreign Policies : Why, What, How, in ., James N. Rosenau-
: **James Rosenau, Comparing Foreign Policies: theories, finding,**
, New York : SAGE Publications, 1974."**methods**

[1] Bulent Aras, " Turkey's Rise in the Greater Middle East " , **Peace-building in the Periphery**, Vol. 11, No. 1 March, 29-41-2009

, ment of 2007 Turkey's Foreign Policy Vision: An Assess" Ahmed Davutoglu ,
Vol. 10, No.1 2008), , **Insight Turkey** "

Turkey and Arab Spring: Between Ethics and Self-Interest", **Insight** ZiyaOnis, "
. **Turkey**, Vol. 14, No. 3, (2012)

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة موضوعا يتسم بكونه أحد مواضيع الساعة و التي ترتبط بعدة حقول معرفية للعلاقات الدولية و تبرز التفاعل بينها حيث أن دراسة السياسة الخارجية التركية اتجاه الشرق الأوسط ترتبط بالسياسة الخارجية وحدها و إنما ترتبط أيضا بالإستراتيجية و الدبلوماسية فضلا عن دراسة السياسة الداخلية التركية انطلاقا من محددات البيئة الداخلية و ما تحتويه من متغيرات عدة.

الصعود التركي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة يعبر عن حدث مميز شهدته المنطقة خاصة و أنه جاء ليعبر عن تعارض سياسات القوى الكبرى بالمنطقة في عدة نواح.

خلصت الدراسة إلى أن الدور التركي في ظل صعود حزب العدالة و التنمية يتجسد من خلال السياسة الخارجية التركية في تبؤ مكانة متميزة و دور فاعل تجاه القضايا المحورية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الجيواستراتيجية المميزة. و تبنى توجهاتها على عدة متغيرات ترتبط بالمكانة التاريخية و الحضارية التي حظيت بها تركية في المنطقة و التي أضحت تتجسد من خلال ما يسمى بالعثمانية الجديدة.

الحضور التركي القوي في الشرق الأوسط خلق وضعا جديدا و توازنات مغايرة، جعلت من مكانة أنقرة بارزة و مؤثرة في أكثر المناطق ديناميكية و تفاعلا في العالم.

Study summary :

The study addressed the topic is being a topical and that are related to several fields of knowledge of international relations and interaction between them stand out as the study of Turkish foreign policy towards the Middle East are linked alone foreign policy and strategy but also linked
And diplomacy as well as the study of Turkish domestic politics out of the determinants of the internal environment and the content of several variables .
Turkish boarding which the world has witnessed in recent years reflects the special event witnessed by a private area and that he came to express opposes the policies of the major powers in the region in many ways .
The study concluded that the Turkish role in light of the rise of the AKP is embodied through the Turkish foreign policy in the position the privileged position and active role towards the central issues in the Middle East are important geo-strategic characteristics. And adopted orientations on several variables related to the historical and cultural prestige enjoyed by Turkey in the region and which has become gliding through the so-called new Balosmanah .

Turkey's strong presence in the Middle East create a new situation and a different balance , Ankara made it a prominent and influential position in a more dynamic and interactive areas in the world.